وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

المجلس الأعلى للجامعات
SCU
SUPREME COUNCIL OF UNIVERSITIES

نوفمبر ٢٠٢٤

العدد الثالث والعشرون

اقرأ في هذا العدد

وزير التعليم العالي يرأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بمقر جامعة السويس بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

أمين المجلس الأعلى للجامعات يرأس اجتماع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب بمقر أمانة المجلس

الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لهيئة فولبرايت وافتتاح ندوة " من المختبر إلى السوق "

افتتاح المؤتمر الدولي السابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

النشرة الدورية

لأمانة المجلس الأعلى للجامعات

تصدر شهرياً

www.scu.eg

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

المجلس الأعلى للجامعات
SCU
SUPREME COUNCIL OF UNIVERSITIES

أ.د / محمد أيمن عاشور

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د / مصطفى رفعت

أمين المجلس الأعلى للجامعات

مدير تحرير العدد

أ.م.د / علاء عبد العاطي

مدير وحدة الاختبارات الإلكترونية

النشرة الدورية

لأمانة المجلس الأعلى للجامعات

تصدر شهرياً

نوفمبر ٢٠٢٤

العدد الثالث والعشرون

المراسلات

مبنى المجلس الأعلى للجامعات
حرم جامعة القاهرة

www.scu.eg

scu@scu.eg

(202) 35735405

(202) 35716347

تصميم فني : م/ مي محمد جاويش

اقرأ في هذا العدد

كلمة أمين المجلس الأعلى للجامعات ٣

أولاً: الاجتماعات الدورية لشهر نوفمبر ٢٠٢٤

اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بمقر جامعة السويس ٤

اجتماع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب بمقر أمانة المجلس ٦

ثانياً: الأنشطة والفعاليات لشهر نوفمبر ٢٠٢٤

الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهيئة فولبرايت وافتتاح ندوة "من المختبر إلى السوق" ٨

عقد لقاءاً مُوسعًا مع رئيس مجلس التعليم العالي التركي لبحث التعاون المُشترك ١٠

اجتماع مجلس إدارة هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار ١٢

احتفالية اليوبيل الذهبي لخريجي كلية الهندسة بجامعة القاهرة بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات ١٤

افتتاح المؤتمر الدولي السابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ١٦

مشاركة الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات في ندوة دور أجهزة الدولة في مناهضة العنف ضد المرأة ١٨

افتتاح وتفقد عددًا من المشروعات التعليمية والصحية بجامعة السويس ٢٠

مشاركة أمين المجلس الأعلى للجامعات في جلسة "الاستثمار في المواهب الشابة" ٢٢

رئيس جامعة بورسعيد يستقبل الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات لتفعيل المبادرة الرئاسية ٢٣

مشاركة الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات في الملتقى السنوي السابع للمجلس القومي للمرأة ٢٤

أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع مجلس إدارة مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية ٢٥

المشاركة في اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ ٢٥

أمين المجلس الأعلى للجامعات يكرم مجموعة من السادة العاملين بأمانة المجلس ٢٦

رئيس جامعة القاهرة يستقبل رئيس مجلس التعليم العالي التركي بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات ٢٦

أنشطة متنوعة ٢٧

ثالثاً: تقارير وإحصائيات شهر نوفمبر ٢٠٢٤

وحدات مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية ٢٧

رابعاً: الهيكل التنظيمي و تقارير الإدارات لشهر نوفمبر ٢٠٢٤

إدارة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة ٢٩

يمثل الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي خطوة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد، حيث يسهم في إعداد جيل من الخريجين المؤهلين للعمل في سوق العمل، وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. إن دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر على مدار السنوات الماضية يعكس التزام الدولة المصرية الجاد بتحقيق التنمية والتقدم، حيث تمثل الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع جزءا أساسيًا من الرؤية الاستراتيجية لوزارة التعليم العالى لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد، ويؤكد على اهتمام مصر بالاستثمار في التعليم العالي لمواكبة الزيادة الكبيرة في السكان، لذا يحرص المجلس الأعلى للجامعات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي لإعداد جيل من الخريجين المؤهلين للعمل في سوق العمل، بما يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي على المستوى المحلي والدولي، ومساهمة التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

هذا ويصدر العدد الحالي لشهر نوفمبر ٢٠٢٤ من النشرة الدورية لأمانة المجلس الأعلى للجامعات حاملاً في طياته العديد من الاجتماعات والموضوعات والقضايا المهمة التي تمت مناقشتها وكان أبرز ما تضمنه العدد الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للجامعات وذلك في رحاب جامعة السويس، علاوة على أبرز القضايا التي تناولها اجتماع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب بمقر أمانة المجلس، هذا بالإضافة إلى تغطية ورصد لأبرز الأنشطة والفعاليات التي قام بها أمين المجلس الأعلى للجامعات خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٤، وكذلك وحدات مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بأمانة المجلس، علاوة على عرض التقارير الصادرة عن إدارات أمانة المجلس الأعلى للجامعات.

آملين من الله-عز وجل-أن ينال هذا العدد الفائدة المرجوة منه

أ.د/ مصطفى رفعت
أمين المجلس الأعلى للجامعات

وزير التعليم العالي يترأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بجامعة السويس

عقد المجلس الأعلى للجامعات اجتماعه الدوري، برئاسة الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بحضور الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس، والسادة أعضاء المجلس، وذلك بمقر جامعة السويس.

في بداية الاجتماع، قدم المجلس الشكر لجامعة السويس برئاسة الدكتور/ أشرف حنيجل، رئيس الجامعة على استضافة اجتماع المجلس الأعلى للجامعات، وقدم المجلس التهنئة للدكتورة/ صابرين جابر، لتعيينها رئيسًا لجامعة الأقصر، متمنين لسيادتها دوام التوفيق والسداد وللجامعة المزيد من التقدم والازدهار.

وأشاد الوزير بجهود الجامعات المتنوعة والمنتظمة في تنفيذ المبادرة الرئاسية "بداية جديدة لبناء الإنسان"، وتقديم الجامعات العديد من الخدمات المتنوعة في مختلف الأقاليم الجغرافية، حيث أطلقت الجامعات العديد من القوافل التنموية بمختلف أنحاء الجمهورية لخدمة المواطنين، موجهًا بضرورة استمرار تنفيذ المبادرة، وذلك تفعيلًا لدور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى كافة المحافظات.

وثمن الوزير جهود الجامعات في تنفيذ مبادرة "تمكين" التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع حملة "مانحي الأمل" العالمية، للتوعية بحقوق وواجبات الطلاب ذوي الهمم داخل الجامعات المصرية، وتوفير فرص متكافئة لهم، مشيرًا إلى أهمية تكثيف العمل لتقديم الخدمات المتكاملة لهؤلاء الطلاب، وتنظيم الفعاليات والمُلتقيات القمية المختلفة، وكذلك تكثيف التعاون مع المؤسسات والجهات الشريكة المحلية والدولية؛ لضمان تقديم الدعم والرعاية لهم، لافتًا إلى تنظيم احتفالية دولية كُبرى بنهاية المرحلة الأخيرة للمبادرة في الإقليم السابع بمدينة الأقصر بمشاركة دولية واسعة في ديسمبر القادم. وأشاد الوزير بنجاح تنظيم انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات والمعاهد للعام الجامعي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وأثنى الوزير على إدراج ٢٧ جامعة مصرية في أول نسخة

لتصنيف التايمز العالمي للتخصصات البينية، وتواجد ٤ جامعات ضمن أفضل ١٠٠ جامعة على مستوى العالم، و٧ جامعات مصرية ضمن أفضل ٣٠٠ جامعة عالميًا.

واستمع المجلس إلى تقرير حول أبرز الأنشطة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر نوفمبر، ومنها زيارة الوزير لدولة ألمانيا الاتحادية، واشتملت الزيارة على تفقد العديد من المراكز الألمانية الجامعية الرائدة في تشخيص وعلاج الأورام، وعقد عدة لقاءات مع قيادات المراكز الجامعية، وزيارة كُبرى الشركات الألمانية في مجال الرعاية الصحية، وزيارة المستشفى الجامعي لجامعة فرايبورج، وأسفرت الزيارة عن الاتفاق على التعاون بين المعهد القومي للأورام ومركز فرايبورج الجامعي للأورام برعاية شركة سيمنز هيلثينيرز؛ لتطوير قطاع الأورام الجامعي بمصر. وتفقد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، جامعة الوادي الجديد، بمدينة الخارجة، واستمع سيادته إلى عرض تفصيلي حول كليات وإمكانيات الجامعة فضلًا عن الاطلاع على الأعمال الإنشائية الجارية بالجامعة، وحظى جناح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحضور وتشريف الدكتور/ مصطفى مدبولي، عقب افتتاح سيادته للنسخة الثامنة والعشرين لمعرض ومؤتمر مصر الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وإفريقيا Cairo ICT 24.

كما شارك الدكتور/ أيمن عاشور، في فعاليات النسخة الثالثة للملتقى والمعرض الدولي السنوي للصناعة، الذي نظمه اتحاد الصناعات المصري، برعاية السيد رئيس الجمهورية، وبتشريف الدكتور/ مصطفى مدبولي، وقام الوزير بتفقد أجنحة المراكز البحثية المُشاركة في المعرض، وعقد الفريق مهندس/ كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، والدكتور/ أيمن عاشور، اجتماعًا موسعًا؛ لبحث تعظيم دور البحث العلمي في النهوض بقطاعي الصناعة والنقل، وعقد الوزير اجتماعًا مشتركًا مع وزير العمل، لبحث آليات تطوير الجامعة العمالية، وبحث الاجتماع تشكيل لجنة للوقوف على مستوى الجامعة بفروعها المختلفة وتقييمها، وبحث المعايير الخاصة بالمناهج الحراسية وربطها بسوق العمل، كما عقد الوزير اجتماعًا مع وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية؛ لمتابعة موقف تنفيذ وتشغيل جامعتي العلمين الدولية والمنصورة الجديدة، وبحث الاجتماع توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارتين لدعم المشروعين وإدارتهما وتعظيم الاستفادة من مردودها، واستكمال أعمال الإنشاءات المطلوبة.

وتفقد الوزير منشآت وتجهيزات المدينة الطبية بجامعة عين شمس التي تضم ٩ مستشفيات و٦ مراكز متخصصة ومجمع محارق للنفايات الطبية، وقد بلغت تكلفة المشروعات بالمدينة الطبية منذ بدء العمل في عام ٢٠١٥ نحو ١٠ مليارات جنيه، وشهد أيضًا احتفالية الذكرى الـ ٧٥ لهيئة التبادل التعليمي والثقافي بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية "فولبرايت"، وافتتاح ندوة "من المختبر إلى السوق"، التي نظمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة فولبرايت بمناسبة الاحتفالية، كما تم تكريم الحاصلين على منح هيئة فولبرايت. وترأس الوزير الاجتماع التنسيقي لتنظيم المُنتدى الدولي لمكتبة الإسكندرية للتسامح والتعايش والسلام، وتناول الاجتماع مُناقشة أبرز المحاور والأهداف المُقرر تناولها في النسخة الأولى من المُنتدى.

وترأس الوزير الاجتماع التنسيقي لتنظيم المُنتدى الدولي لمكتبة الإسكندرية للتسامح والتعايش والسلام، وتناول الاجتماع مُناقشة أبرز المحاور والأهداف المُقرر تناولها في النسخة الأولى من المُنتدى.

وشارك الدكتور/ مصطفى مدبولي، والدكتور/ أيمن عاشور، في تصوير برنامج Gen Z الذي تنظمه الشركة المتحدة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما شارك الفريق مهندس/ كامل الوزير، في تصوير برنامج Gen Z لدعم طلاب الجامعات المشاركين في البرنامج، وكذلك عقد وزير التعليم العالي اجتماعًا افتراضيًا (أونلاين) مع لجنة تحكيم برنامج Gen Z 2024 التليفزيوني الذي يعُد أكبر مسابقة للأفكار الابتكارية بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المصرية، ويجري تنفيذه بالتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ممثلة في صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ، وشركة المتحدة للخدمات الإعلامية.

كما شهد الوزير افتتاح المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للجهاز الهضمي والكبد والأورام، الذي نظمته الجمعية العالمية لجراحة الجهاز الهضمي والكبد والأورام في مصر لأول مرة خارج أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيةواليابان، كما افتتح الوزير المؤتمر العلمي الحادي عشر لقسم علاج الأورام والطب النووي بكلية الطب جامعةعين شمس، وعقد الوزير اجتماعًا مع شركة سيمنز هيلثنيرز للشرق الأوسط وإفريقيا؛ لمناقشة سُبل التعاون المشترك في تشغيل مشروع مستشفى الأورام الجديد بالشيخ زايد

(مستشفى ٥٠٠ سرير)، كما شهد توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين جامعة بنها، ومحافظة القليوبية، ومؤسسة الجود الخيرية "مستشفى الناس"، وشهد أيضًا توقيع خطاب نوايا بين جامعة المستقبل وجامعة إيست إنجليا البريطانية؛ لدعم التعاون الأكاديمي والبحثي بين الجانبين.

كما بحث الوزير مع رئيس الجهاز المصري للملكية الفكرية؛ سُبل مُناقشة أهمية تغيير ثقافة المجتمع نحو احترام وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوحيد جهود مختلف الهيئات والمؤسسات لتقديم صورة مُشرفة لمصر أمام المجتمع الدولي، ووضع آليات تؤمن سُبل إجراء البحوث العلمية باستخدام تطبيقات تكنولوجية أصلية، ومناقشة آليات تسجيل براءات الاختراع. واستقبل الدكتور/ أيمن عاشور، نائب الرئيس الأكاديمي لجامعة "إيست لندن"، وتناول اللقاء آخر مُستجدات التعاون والشراكة مع الجانب البريطاني سواء ما يتعلق ببدء الدراسة بفرع جامعة "إيست لندن" بالعاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك الشهادات المزدوجة والبرامج البينية، والتخصصات المُشتركة بين الجانبين في عدد من الجامعات المصرية.

كما ألقى الوزير محاضرة في كلية القادة والأركان بعنوان "الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ والخطط التنفيذية"، وعقد اجتماعًا مع الرئيس التنفيذي لمؤسسة Advance HE؛ لبحث أوجه التعاون في المجالات ذات الاهتمام المُشترك بين الجانبين، ودعم الجهود المبذولة في مجال تدويل التعليم، مُستعرضًا الأولويات الرئيسية لقطاع التعليم العالي في مصر، بما في ذلك تعزيز التميز الأكاديمي، وتوفير بيئات تعليمية شاملة، وتوسيع الشراكات الدولية لدعم القدرات المؤسسية.

هذا واستقبل الدكتور/ أيمن عاشور، وفدًا من جامعة تشينزين التكنولوجية الصينية؛ لبحث آليات التعاون في التعليم التكنولوجي ومُناقشة منح درجات علمية مُزدوجة وتنفيذ برامج تدريبية، كما التقى بوفد من خبراء الناشر الدولي "Springer Nature"؛ لدعم النشر الدولي للمجلات المصرية، وتعظيم مشاركة العلماء المصريين في المجلات العالمية المرموقة، والعمل على تكثيف الجهود لتصدير الإنتاج المعرفي المصري للعالم.

أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب الدوري بمقر أمانة المجلس

عقد المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب اجتماعه الدوري برئاسة الأستاذ الدكتور / مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، بحضور عدد من السادة رؤساء الجامعات، والسادة أعضاء المجلس من نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب، وذلك بمقر أمانة المجلس الأعلى للجامعات.

في بداية الاجتماع، أكد الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، على أهمية التركيز على تنفيذ كافة مبادئ وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، والعمل الجاد لضمان انتظام سير العملية التعليمية وفقًا للخطط الموضوعة في هذا الصدد، متمنيًا لجميع الجامعات مزيدًا من التقدم والازدهار في مختلف المجالات.

وخلال الاجتماع، ناقش المجلس عددًا من الموضوعات المهمة والمتميزة، أبرزها إطلاق مسابقة (أفضل جامعة في الأنشطة الطلابية) برعاية معالي السيد الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وقد جاءت هذه المسابقة في إطار توجيهات سيادته التي تهدف إلى الاهتمام بشباب الجامعات، وتعزيز دور الأنشطة الطلابية في بناء شخصياتهم السوية، وتعميق روح الولاء والانتماء لديهم، والتأكيد على أهمية خلق جيل واعٍ وقادر على البناء والإبداع.

جدير بالذكر أن الأنشطة الطلابية في الجامعات متنوعة وتشمل مجموعة واسعة من الفعاليات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز تجربة الطلاب الأكاديمية والاجتماعية، ومن أبرز الأنشطة الطلابية الشائعة قد تتمثل في الأندية الطلابية والتي تشمل أندية ثقافية، علمية، رياضية، فنية، واجتماعية، والتي تساعد الطلاب على التواصل مع الآخرين الذين يشاركونهم اهتماماتهم، علاوة على الرياضات والتي تتضمن أنشطة رياضية تنافسية أو غير تنافسية، مثل كرة القدم، كرة السلة، السباحة، والـ "يوغا"، مما يعزز اللياقة البدنية ويشجع على العمل الجماعي،

فضلًا عن الفعاليات الثقافية والفنية مثل المعارض الفنية، الحفلات الموسيقية، والعروض المسرحية، وتهدف هذه الفعاليات إلى تقدير الفنون والثقافات المختلفة، وكذلك الخدمات التطوعية حيص ينخرط الطلاب في مشاريع خدمة المجتمع، مما يزيد من الوعي الاجتماعي ويعزز من قدراتهم القيادية، علاوة على الندوات والمحاضرات*: استضافة شخصيات مرموقة أو خبراء في مجالات معينة لتعزيز المعرفة والبحث، بالإضافة إلى المؤتمرات والتي قد تُعقد سنويًا في مجالات أكاديمية متنوعة لمناقشة أبحاث جديدة وتبادل الأفكار، والأنشطة البيئية مثل حملات التوعية وحماية البيئة، والمبادرات المستدامة، وكذلك المسابقات بما في ذلك المسابقات الأكاديمية، الرياضية، الفنية والثقافية، والتي تشجع على التنافس وتحفيز الإبداع، وفي ضوء ما سبق تعتبر هذه الأنشطة جزءا مهمًا من الحياة الجامعية، حيث تساهم في تطوير مهارات جديدة، تعزيز التواصل الاجتماعي، وبناء شبكة من العلاقات الواسعة.

وقد استمع المجلس إلى العرض المقدم من السيد الدكتور/ مستشار الوزير للأنشطة الطلابية ومدير معهد إعداد القادة، والسيد وكيل المعهد حول معايير مسابقة "أفضل جامعة للأنشطة الطلابية" بالجامعات، والتي شملت النقاط التالية: (توافق خطط الأنشطة مع الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، التصور المقترح لخطة الأنشطة الطلابية وتنمية الموارد المالية اللازمة، دور مراكز التدريب الطلابي في دعم الأنشطة وتنفيذ نماذج محاكاة، حجم المشاركات الطلابية في الأنشطة على مستوى الجامعات والكليات، مشاركة الجامعات في الأنشطة القومية والدولية، دور الجامعات في دعم الأنشطة للطلاب ذوي الهمم، المشاركات في أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، قياس رضا الطلاب عن الأنشطة عبر استبيانات دورية، دعم ورعاية الموهوبين والمبتكرين، الأنشطة المرتبطة بالمبادرات الطلابية وريادة الأعمال، التزام الجامعات برفع الأنشطة على المنصة المخصصة وتوثيقها بفيديوهات ابتكارية.

وفي ضوء ما عرضه السيد الدكتور/ مدير مركز الخدمات الإلكترونية بجامعة المنصورة، بشأن منصة التقدم الإلكترونية لمسابقة (أفضل جامعة للأنشطة الطلابية)، والتي استضافتها جامعة المنصورة عبر موقعها الإلكتروني، وافق المجلس تحت إشراف أمين المجلس الأعلى للجامعات على تحديد موعد إطلاق المسابقة في ١٥/١١/٢٠٢٤، على أن يتم الانتهاء من المسابقة في ١٥/٤/٢٠٢٥، وبعدها تبدأ مرحلة التقييم والتحكيم من خلال لجنة تحكيم متخصصة

برئاسة السيد الدكتور مستشار وزير التعليم العالي للأنشطة الطلابية.

وفي هذا الصدد، وجه د/ مصطفى رفعت، الشكر لجامعة المنصورة على استضافتها لمنصة مسابقة "أفضل جامعة للأنشطة الطلابية"، وللجهود المبذولة من مركز الخدمات الإلكترونية بالجامعة في إطلاق المنصة، وتوفير كافة الدعم الفني لضمان نجاحها.

كما استمع المجلس إلى ما عرضه السيد الدكتور/ مدير مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بالمجلس الأعلى للجامعات، بشأن تدشين التحديثات الجديدة لمنصة تسجيل الأنشطة الطلابية، والتي شملت الروابط الجديدة التي تم إضافتها للمنصة، والتي توضح جهود الجامعات في تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن أنشطة التوعية بالمبادرات الرئاسية، كما أكد المجلس أن المنصة تعد المصدر الوحيد لإعداد التقارير، وإصدار الإحصائيات المتعلقة بحجم الأنشطة المدرجة بها.

وأوصى المجلس بضرورة التأكيد لدى الجامعات على إدخال كافة البيانات المتعلقة بالأنشطة، سواء كانت أنشطة توعية أو أنشطة أخرى بكافة أنواعها، مع التأكيد على تحري الدقة في إدخال هذه البيانات، كما شدد المجلس على أهمية إعداد الخطط المستقبلية للأنشطة حتى أغسطس ٢٠٢٥، وإدراجها ضمن جدول أعمال منصة الأنشطة الطلابية لضمان التنظيم والمتابعة الفعّالة.

وفي ضوء استعراض المجلس للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومكتب لجنة الطاقة والبيئة والقوى العاملة حول "تفعيل المسئولية المجتمعية لطلاب التعليم العالي من خلال الحفاظ على البيئة"، أوصى المجلس بإضافة نشاط جديد على منصة تسجيل الأنشطة الطلابية تحت عنوان (أنشطة توعية الحفاظ على البيئة).

كما أوصى المجلس السادة نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب بوضع برامج توعية بيئية تتضمن عرض أفلام قصيرة حول البيئة وقضاياها المختلفة، مثل التغيرات المناخية وغيرها، كما تم التأكيد على دعوة الطلاب للمشاركة في الأنشطة المجتمعية المتعلقة بالحفاظ على البيئة ورفع التقارير الخاصة بها عبر البند الذي تم استحداثه على المنصة.

وفي إطار مشاركة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مبادرة "بداية جديدة لبناء الإنسان" ضمن مبادرة السيد رئيس الجمهورية للتنمية البشرية، ومن خلال برنامج "اتعلم بصحة"، الذي يتضمن إجراء فحص الكفاءة البدنية لجميع الطلاب الجدد بالجامعات المصرية، وعددهم ٦٥٠ ألف طالب، حيث يهدف البرنامج إلى إنشاء قاعدة بيانات تتضمن (الوزن والطول) لكل طالب، وذلك لوضع رؤية إستراتيجية لرفع الكفاءة البدنية لطلاب الجامعات، أكد المجلس لدى السادة نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب بضرورة سرعة إدخال البيانات المطلوبة لضمان تنفيذ البرنامج بشكل فعال.

كما استمع المجلس إلى ما عرضه أمين المجلس الأعلى للجامعات بشأن الرؤية الجديدة لتطوير اللوائح الحراسية على مستوى جميع التخصصات بالجامعات المصرية، حيث تم التركيز على تصميم وصياغة اللوائح الحراسية وفقًا لأحدث الإصدارات للأطر المرجعية الصادرة عن لجان القطاع المعنية، بما يتماشى مع نظم الحراسة الأكثر شيوعًا عالميًا، حيث يهدف هذا التوجه إلى زيادة فرص الخريج المصري في أسواق العمل الإقليمية والدولية، بما يتوافق مع أحدث النظم العالمية، ولتسهيل تنقل الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم.

جدير بالذكر بأن مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان المصري»، تهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشرى من خلال برنامج عمل يستهدف تنمية الإنسان والعمل على ترسيخ الهوية المصرية من خلال تعزيز الجهود والتنسيق والتكامل بين جميع جهات الدولة في مختلف أقاليم الجمهورية، وعلى رأسها الوزارات المعنية، مثل: التربية والتعليم والصحة والأوقاف والثقافة والتضامن الاجتماعي والشباب والرياضة وغيرها، لتحقيق مستهدفات المبادرة، بحيث يشعر المواطن بالمردود ايجابي خلال فترة وجيزة. وإلى جانب اهتمام المبادرة بالأسرة المصرية عبر برنامج متكامل، وترتكز ايضا على بناء الوعى، وإعداد أجيال جديدة تترسخ لديها قيم الانتماء والولاء للدولة المصرية، والحفاظ على مقدرات الوطن والمشاركة بفاعلية في عملية التنمية الشاملة.

وزير التعليم العالي يشهد الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهيئة فولبرايت ويفتتح ندوة "من المختبر إلى السوق" بمناسبة الاحتفالية

شهد الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، احتفالية الذكرى ٧٥ لهيئة التبادل التعليمي والثقافي بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية "فولبرايت"، وافتتاح ندوة "من المختبر إلى السوق"، التي تُنظمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة فولبرايت بمناسبة الاحتفالية، وذلك بحضور الدكتور/ خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان، والسيدة/ هيرو مصطفى، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة، والدكتورة/ ماجي نصيف، المدير التنفيذي لهيئة فولبرايت، ولفيف من السفراء ورؤساء الجامعات، وقيادات هيئة فولبرايت وقيادات الوزارة.

وفي كلمته، ثمن الدكتور/ خالد عبد الغفار، التعاون الوثيق بين هيئة فولبرايت، ووزارة الصحة والسكان في تدريب الأطباء من خلال حزمة برامج موجهة نحو مجال التكنولوجيا الحديثة والتبادل الثقافي والعلمي بين الأطباء في مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أوضح أهمية الشراكة بين البحث العلمي والصناعة ودوره في دفع الرعاية الصحية إلى الأمام، مشيرًا إلى العلاقة الإيجابية بين التطور السريع للتكنولوجيا والتقدم الملحوظ في خدمات الرعاية الصحية، ودور تقنيات تحليل البيانات والأنظمة المترابطة في إحداث الثورة الصناعية، والأنظمة الذكية التي تركز على المريض من خلال التقنيات المتقدمة، لتوفير رعاية شخصية وفعالة، مثل الذكاء الاصطناعي، لافتًا إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه الرؤية إلا من خلال الجهود التعاونية بين الأوساط الأكاديمية والصناعية، لتحويل الأبحاث العلمية إلى حلول عملية. هذا وشرح الدكتور/ خالد عبد الغفار، كيفية تحويل رؤى البحث العلمي إلى حلول واقعية، من خلال دعم الصناعة وتعزيز الابتكار عبر المؤسسات الأكاديمية، مستعرضًا

نماذج تقنيات الثورة الصناعية في تطوير نظم الرعاية الصحية مثل التشخيص «عن بُعد» وغيرها بالإضافة إلى الواقع الافتراضي المستخدم في التدريب الطبي وعلاج المرضى.

وفي كلمته، أكد الدكتور/ أيمن عاشور، أن برنامج فولبرايت يُمثل جسرًا حضاريًا وعلميًا بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ انطلاقه، حيث يعتبر منصة لتبادل المعرفة والخبرات بين الشعبين.

ولفت الوزير إلى دور هذا التعاون في دعم مبدأ "الابتكار" كأحد أهم مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، والمساهمة في بناء جسور تربط الأبحاث العلمية بالصناعة من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني، تنفيذًا لتوجيهات السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، بتكثيف الجهود البحثية الداعمة للابتكار والإبداع ليكون المُحرك الرئيسي لقاطرة التنمية المُستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، مشيدًا بالباحثين والمُبتكرين الذين حققوا نتائج متميزة في مجال الابتكار والوصول لمنتجات صناعية بابتكاراتهم، والتي تؤكد المستوى المُتقدم للبحث العلمي المصري والثقة التي يستحقها في قدرته على دعم الاقتصاد وخدمة مُتطلبات التنمية.

وأشار الوزير إلى فعالية "التميز في البحث العلمي .. مستقبل الإنتاج المعرفي" التي نظمتها هيئة فولبرايت بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العام الماضي، وشهدت تجمع هائل للعلماء المصريين المُتميزين الذين تفخر بهم مصر، والتي توضح الاهتمام المشترك بدعم الباحثين المتميزين وتشجيع الابتكار.

وقدم الدكتور/ أيمن عاشور، عرضًا للنتائج الإيجابية التي حققها البحث العلمي والابتكار خلال الفترة الماضية بناءا على إستراتيجية الوزارة في محور الابتكار وريادة الأعمال، لتعزيز بيئة الابتكار ودعم ريادة الأعمال بين الطلاب والخريجين، وتعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة لحل التحديات المجتمعية، وأهميتها في دعم الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني، مشددًا على التوجيه للعلماء والباحثين بالجهات التابعة للوزارة لتركيز العمل على الأبحاث القابلة للتطبيق ذات المردود الاقتصادي، وتخدم أهداف التنمية المستدامة، والوصول لمنتجات مصنعة.

ولفت الوزير إلى جهد الوزارة لتحويل بنك المعرفة المصري لبنك دولي لتعزيز دور مصر في النشر الدولي وتدعيم دورها في تصدير المعرفة، ونقل تجربة بنك المعرفة المصري لجميع دول العالم، ونوّه الوزير إلى حصول مصر على المرتبة ٨٦ عالميًا في مؤشر الابتكار العالمي الأخير، مُتقدمة بذلك ١٠ مراكز عن الأعوام السابقة، وكذا ظهور تجمع القاهرة الكُبرى ضمن أفضل ١٠٠ تجمع علمي وتكنولوجي على مستوى العالم، وهي الأولى إفريقيًا والممثل الوحيد للقارة، كما بلغت نسبة التعاون في الأبحاث العلمية المنشورة حوالي ٥٨,٣٪، ووصل التعاون على مستوى المؤسسات البحثية المصرية والدولية إلى نسبة ٢٢٪، وشارك الباحثون المصريون مع ما يقرب من ١٥٠ ألف باحث حول العالم في مشاريع بحثية جارية.

ولفت الوزير إلى جهد الوزارة لتحويل بنك المعرفة المصري لبنك دولي لتعزيز دور مصر في النشر الدولي وتدعيم دورها في تصدير المعرفة، ونقل تجربة بنك المعرفة المصري لجميع دول العالم، ونوّه الوزير إلى حصول مصر على المرتبة ٨٦ عالميًا في مؤشر الابتكار العالمي الأخير، مُتقدمة بذلك ١٠ مراكز عن الأعوام السابقة، وكذا ظهور تجمع القاهرة الكُبرى ضمن أفضل ١٠٠ تجمع علمي وتكنولوجي على مستوى العالم، وهي الأولى إفريقيًا والممثل الوحيد للقارة، كما بلغت نسبة التعاون في الأبحاث العلمية المنشورة حوالي ٥٨,٣٪، ووصل التعاون على مستوى المؤسسات البحثية المصرية والدولية إلى نسبة ٢٢٪، وشارك الباحثون المصريون مع ما يقرب من ١٥٠ ألف باحث حول العالم في مشاريع بحثية جارية.

والأوضح الدكتور ايمن عاشور الى أن هذه الأرقام الإيجابية التي حققها البحث العلمي على الاقتصاد، عبر نقل العديد من المنتجات البحثية إلى الصناعة والأسواق المحلية والدولية، وذلك في مجالات الطاقة والإنتاج الحيواني والصحة والصناعات التحويلية والمياه والنسيج وغيرها. وشدد الوزير على العلاقة القوية بين التعليم العالي والبحث العلمي والتقدم والازدهار، مشيرًا إلى ضرورة العمل جاهدين لتطوير نظام التعليم العالي ليواكب مُتطلبات العصر ويُعزز قدرات الشباب، وتعزيز ريادة الأعمال بين الطلاب والخريجين، ودعم الشركات الناشئة، مُثمنًا دور برامج التبادل التعليمي والثقافي مثل فولبرايت كجزء أساسي لتحقيق هذا الهدف، وإتاحة الفرصة للطلاب والباحثين لاكتساب مهارات ومعارف جديدة تعود بالفائدة على مجتمعهم

وتعزز الانفتاح والتنوع الثقافي. ومن جانبها، سلطت السفيرة الأمريكية الضوء على الشراكة طويلة الأمد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ومنها برنامج فولبرايت، وقدمت الشكر للدكتور/ أيمن عاشور، لرؤيته في استشراف مستقبل التعليم العالي وجهده لتحقيق هذه الرؤية، وأشارت لكون لجنة فولبرايت مصر الوحيدة في العالم التي يديرها وزير التعليم العالي في بلاده ما يعكس الاهتمام الذي تقدمه مصر للبرنامج، وقدمت الشكر للمسؤولين عن البرنامج، وللدكتورة/ ماجي نصيف، على مساهماتهم في نجاح هذا البرنامج الذي يعُد الأقدم والأكبر في العالم العربي بمشاركة أكثر من ٨ آلاف باحث على مدار سنوات عمل البرنامج منذ ١٩٤٩، لافتة إلى أن برنامج "فولبرايت" يروج للتعليم والتبادل الثقافي كوسيلة لتعزيز السلام والفهم، وكذا تقديم الدعم للنساء والمرشحين من المناطق الريفية في إطار دعم الشمول وتوفير الفرص للجميع، والدعوة للفهم المتبادل لبناء مستقبل أفضل، مشيرة إلى أن العالم يحتاج خريجين يجسدون جوهر التعليم والتبادل الثقافي، وأن ينشروا التعاطف والتفاهم، تفعيلًا لدور الدبلوماسية التعليمية في خلق التقارب بين الشعوب، وبناء مُستقبل أفضل للأجيال القادمة، لافتة لكونها واحدة من خريجي هذا البرنامج المتميز.

وفي كلمتها، أشارت الدكتورة/ ماجي نصيف، إلى تاريخ إنشاء هيئة فولبرايت مصر بموجب بروتوكول تعاون بين وزارتي الخارجية المصرية والأمريكية في عام ١٩٤٩، كما أشارت إلى أنها تعُد أكبر وأقدم برنامج فولبرايت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولها شبكة غنية تضم آلاف الباحثين، مشيرة إلى أن الهيئة تقدم مجموعة من البرامج المتميزة الداعمة والممولة بالكامل، بالإضافة إلى تمويل تدريب الطلاب في المجالات الجديدة والمُستحدثة، وتوفير برامج للدراسات العليا وأبحاث ما بعد الدكتوراة في المجالات الأكاديمية والمهنية، وكذا توفر منح الهيئة فرصة جيدة لإشراك أعضاء هيئة التدريس في برامج أكاديمية لتعزيز قدراتهم الإدارية والتنظيمية، لافتة إلى التأثير الذي أحدثه خريجين البرنامج وتقلدهم العديد من المناصب الهامة.

وزير التعليم العالي يعقد لقاءًا مُوسعًا مع رئيس مجلس التعليم العالي التركي لبحث التعاون المُشترك بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

عقد السيد الأستاذ الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لقاءا مُوسعًا مع الدكتور/ إيرول أوزفار، رئيس مجلس التعليم العالى التركي، بحضور السيد/ صالح موطلو شين، سفير تركيا بالقاهرة، ووفد تركي رفيع المستوى، والدكتور/ حسام عثمان، نائب الوزير لشئون الابتكار والبحث العلمي، والدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات ولفيف من قيادات الوزارة والجامعات.

في مُستهل اللقاء رحب وزير التعليم العالي والبحث العلمي برئيس مجلس التعليم العالي التركي في مصر، مُشيرًا إلى أن هذه الزيارة تأتى في أعقاب مُذكرة التفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي التي تم توقيعها على هامش زيارة السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية إلى أنقرة في سبتمبر الماضي، بهدف تفعيل الاتفاق وتنفيذه.

وأكد الوزير حرص مصر على دفع علاقات التعاون الأكاديمي والبحثي مع تركيا، مُوضحًا أن أحد أهداف هذا اللقاء تشكيل لجنة فرعية لمتابعة تنفيذ مُذكرة التفاهم المُشتركة على أن تختص اللجنة باقتراح برامج لتلبية حاجة الدولتين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز تبادل الخبرات وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

وأشار الوزير إلى أن هناك العديد من آفاق التعاون المفتوحة التي يمكن الاستثمار فيها بين البلدين في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، مُنوها بالعمل لدفع التعاون بشكل خاص في التعليم الفني والتكنولوجي بما يخدم التقدم في علاقات التبادل التجاري، وتعزيز الصناعة والاقتصاد الوطني في البلدين، مُوضحًا أن الجامعات التكنولوجية تضم العديد من التخصصات العلمية الحديثة التي تخدم عدد واسع من المجالات الطبية والهندسية والصناعية, وأضاف د. ايمن عاشور إلى حجم التوسع في منظومة التعليم العالي المصرية بمختلف روافدها الحكومية، والخاصة والأهلية،

والتكنولوجية، وفتح أفرع للعديد من الجامعات الدولية ذات السمعة المرموقة، وكذا التقدم الذي أحرزته الجامعات المصرية في التصنيفات الدولية، لافتًا إلى أن مصر تعمل على رؤية لتكون قبلة تعليمية استثمارًا لمكانتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط والقارة الإفريقية، مُرحبًا ببحث استضافة أفرع للجامعات التركية في مصر، كما أشار لبحث التعاون مع بنك المعرفة المصري.

وقدم الوزير الدعوة للجانب التركي للمشاركة في منتدى التعليم العالي والبحث العلمي القادم بمصر، لتوفير الفرصة للمسؤولين عن الجامعات بالبلدين للالتقاء والتشاور حول موضوعات التعاون المطروحة. ومن جانبه أوضح الدكتور/ أوزفار، أن بلاده تُثمن هذه الخُطوة المهمة بتقدير شديد وحرص كبير لدفع علاقات التعاون البناءة في المجال الأكاديمي والبحثي مع مصر، لافتًا إلى العلاقات التاريخية والثقافية التي تجمع بين مصر وتركيا، مُؤكدًا أن التعاون المُشترك في مجال التعليم العالي سيكون له انعكاسه على تخريج كوادر مهمة لكِلا الطرفين، وفتح مرحلة جديدة من التعاون المُثمر في مُختلف المجالات.

وقدم رئيس مجلس التعليم العالي التركي عرضًا لأوضاع التعليم العالي في تركيا والجامعات التركية، مُشيرًا للجهود التي قامت بها بلاده في تدويل التعليم العالي، ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية التركية، والعمل لاستقطاب الطلاب الوافدين للدراسة في تركيا، ولفت الدكتور/ أوزفار، إلى اهتمام تركيا بزيادة التعاون الأكاديمي بين الجامعات من الجانبين، وتعزيز التبادل الطلابى، وتقديم منح سنوية للطلاب المصريين، وكذا بحث دراسة الطلاب الأتراك في مصر خاصة في مجالات؛ العلوم السياسية، والآثار المصرية القديمة، واللغة العربية، وغيرها وذلك وفقًا لمحددات الجهات الوطنية في الجانبين، وكذا عمل مشاريع بحثية مُشتركة بين الباحثين المصريين والأتراك.

جدير بالذكر وقعت مصر وتركيا ١٧ اتفاقية ومذكرة تفاهم خلال اجتماع المجلس الذي عُقد برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي ورجب طيب اردوغان وذكر المسؤول التركي أن مذكرة التفاهم تهدف إلى تعميق وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، مضيفاً: «اتفقنا على تأسيس لجنة عمل مشتركة للعمل على تنفيذ قرار إنشاء الجامعة ووضع خطة زمنية لذلك، وسنعلن قريباً أسماء أعضائها،

وأكد الجانب المصري استعداده لتقديم جميع التسهيلات اللازمة لتنفيذ الفكرة».ولفت أوزفار إلى أن الجانب التركي عرض على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية فتح فروع أو أقسام أكاديمية في القاهرة لإحدى الجامعات الكبيرة والشهيرة في تركيا أو جامعات عدة. ورحَّب الجانب المصري بهذا العرض، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة؛ لبحث تنفيذ المقترح، وسيمنح مجلس التعليم العالي التركي الجامعات التصاريح الخاصة بالعمل في مصر.

وأوضح المُستشار الإعلامي والمُتحدث الرسمي للوزارة، أن الاجتماع بحث سُبل زيادة التبادل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المصرية ونظيرتها التركية، والعمل على تنفيذ برامج دراسية مُشتركة تُلبي احتياجات الدولتين، وتطوير برامج التبادل الأكاديمي، واستحداث برامج دراسات عليا مُشتركة، وتعزيز البحث العلمي المُشترك في المجالات ذات الأولوية، والتعاون في مجال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

وأضاف المُتحدث الرسمي أيضًا أن الجانبين ناقشا إمكانية فتح قسم لتدريس علوم المصريات بأحد الجامعات التركية المرموقة؛ للتعريف بالحضارة المصرية بتركيا، لاسيما في ظل انتشار تدريس علوم المصريات بالعديد من الجامعات حول العالم، فضلًا عن بحث إيفاد تركيا لأساتذة لتدريس اللغة التركية والتاريخ التركي بالجامعات المصرية.

وتمت مناقشة دعم المُشاورات الجارية الخاصة بسعي جامعة الزقازيق لإنشاء الكلية المصرية التركية للتكنولوجيا" بمدينة العاشر من رمضان، وذلك بالتعاون مع جامعة أنقرة، والاستفادة من المصانع التركية بالمدينة لتوفير تدريب عملي للطلاب، كما ناقش الاجتماع إمكانية إنشاء منتدى للتبادل الأكاديمي ليتم بموجبه إجراء زيارات متبادلة لرؤساء الجامعات من البلدين لبحث التعاون الأكاديمي.

كما تم بحث التعاون في تنظيم المؤتمرات والورش العلمية المشتركة، وتطوير معايير ضمان الجودة بالتعليم العالي، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، وإطلاق مبادرات بيئية تعليمية وبحثية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الشراكة مع القطاع الصناعي بالبلدين.ومن جانبه أكد الدكتور مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات على أهمية التعاون بين الجامعات المصرية والتركية في المساهمة

في تعزيز العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين، ومن أبرز الجوانب التي يمكن أن تساهم في تعزيز هذا التعاون حيث يتيح برامج تبادل الطلاب للطلاب في كلا البلدين فرصة الدراسة في الجامعات الأخرى، مما يعزز من تجربتهم الأكاديمية والثقافية، كما يمكن للجامعات المصرية والتركية التعاون في مجالات البحث العلمي، من خلال تنظيم مشاريع بحثية مشتركة، مما يسهم في تطوير المعرفة في مجالات متعددة، وكذلك تنظيم مؤتمرات وندوات مشتركة يتيح للباحثين والأكاديميين تبادل الأفكار والخبرات، مما يعزز من مستوى التعليم والبحث، وتطوير برامج أكاديمية مشتركة تؤدي إلى منح درجات علمية معترف بها من كلا الجانبين، مما يسهل حركة الطلاب والباحثين، فضلًا عن التعاون في مجالات التكنولوجيا والمعلومات يمكن أن يسهم في تطوير المناهج الدراسية وتبادل الخبرات التقنية، كما يساعد التعاون الأكاديمي أيضًا في تعزيز التبادل الثقافي من خلال الفعاليات الثقافية والفنية التي تعبر عن تراث البلدين، وتوفير الدعم المالي والموارد من قبل الحكومات أو المؤسسات الخاصة لتعزيز هذا التعاون،وبالتالي، يعزز التعاون بين الجامعات المصرية والتركية من فرص التعليم والبحث، ويساهم في بناء جسور ثقافية بين الشعبين، مما يعود بالنفع على المجتمعين في مختلف المجالات.

وقد حضر اللقاء من الجانب المصري الدكتور/ ممدوح الدماطي، وزير السياحة والآثار الأسبق، والدكتور/ محمد يوسف، وزير التعليم الفني والتدريب الأسبق، والدكتور/ ماهر مصباح، أمين مجلس الجامعات الأهلية، والدكتور/ عبد الوهاب عزت، أمين مجلس الجامعات الخاصة، والدكتور/ محمد ضياء زين العابدين،رئيس جامعة عين شمس، والدكتور/ خالد الحرندلي،رئيس جامعة الزقازيق، والدكتور/ أيمن فريد، مساعد الوزير للتخطيط الإستراتيجي والتدريب والتأهيل لسوق العمل والقائم بأعمال رئيس قطاع الشئون الثقافية والبعثات، والدكتورة/ عبير الشاطر، مساعد الوزير للشئون الفنية، ومن الجانب التركي، الدكتور/ إبراهيم أصلان، المستشار التعليمي بالسفارة التركية، والدكتور/ ناجي جوندوجان، والدكتور/ حسين كرمان، الأعضاء بالمجلس التنفيذي، والسيد/ مصطفي إفي،رئيس قسم العلاقات الدولية، والسيد/ مصطفى أمين سلام، نائب مدير السكرتير الخاص، والسيد/ فاتح كاراجا، سكرتير ثالث بالسفارة التركية بالقاهرة.

وزير التعليم العالي يرأس اجتماع مجلس إدارة هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

ترأس السيد الأستاذ الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، اجتماع مجلس إدارة هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بحضور الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، وحضور الدكتور/ ولاء شتا، الرئيس التنفيذي للهيئة، والأستاذ الدكتور/ حسام عثمان، نائب وزير التعليم العالي لشئون البحث العلمي والابتكار، والأستاذ الدكتور/ هاني هلال، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق، والسادة أعضاء المجلس، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وفي مستهل الاجتماع، ثمن الوزير الدور الفعال الذي تقوم به الهيئة لدعم المشروعات البحثية المبتكرة وفقًا لأولويات برنامج عمل الحكومة، مثل حماية أمن مصر المائي والغذائي، ومشروعات تعزيز أمن الطاقة، وبناء نظام بيئي متكامل ومستدام، وبناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، فضلًا عن دور الهيئة في تعزيز مشاركة القطاع الخاص. واستعرض المجلس انضمام الهيئة إلى عضوية لجنة مراكز الفكر البحثي التابعة لمجموعة البريكس"، وأشار الدكتور/ ولاء شتا، إلى أن هذه المشاركة تُعزز دور مصر في المنظمات البحثية العالمية، ويفتح آفاقًا جديدة للتعاون في المجالات البحثية والعلمية، وأكد أهمية تعظيم الاستفادة من التعاون العلمي مع الدول الأعضاء، وتبادل الخبرات، ومشاركة الإمكانيات البحثية والعلمية من خلال مشروعات مشتركة. كما تناول الاجتماع سبل توجيه الاستثمارات نحو مشروعات مبتكرة تهدف إلى تحقيق عائد اجتماعي واقتصادي واسع، حيث تدعم الهيئة مشروعات إستراتيجية تسعى إلى تحقيق التنمية في مختلف الأقاليم الاقتصادية في مصر، ضمن مبادرة "تحالف وتنمية"، مما يضمن العدالة في توزيع الموارد وتوفير فرص متساوية في مختلف المحافظات. وفي كلمته أكد أمين المجلس الأعلى للجامعات أن هذه المبادرة هي مبادرة رئاسية، تحظى بمتابعة مستمرة من القيادة السياسية، حيث خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مبلغ مليار جنيه من الجهات المانحة لتفعيل هذه المبادرة، كما جاءت كلمة

تحالف وتنمية اختصارًا لما يتضمنه من تحالفات على المستوى الأكاديمي، والعلمي، والبحثي، والصناعة، وبدأت المبادرة بتشكيل لجنة من الحكماء للتخطيط، ضمت جميع المنظومات الأخرى بجانب الجامعات الحكومية، هذا ويشمل عمل المبادرة توجيه جزء من الدعم المالي في التعليم والبحث العلمي لدعم فكرة التحالفات للتكامل على أكثر من مستوى، والمشاركة في بناء دوائر بحثية متكاملة قادرة على خلق اقتصاد المعرفة.

أن (تحالف وتنمية) هي مبادرة رئاسية، وتحظى بمتابعة مستمرة من القيادة السياسية، وقد خصصت الوزارة مبلغ مليار جنيه من الجهات المانحة لتفعيل هذه المبادرة، موضحًا أن كلمة تحالف وتنمية اختصارًا لما يتضمنه من تحالفات على المستوى الأكاديمي والعلمي والبحثي والصناعة، مشيرًا إلى أنه تم البدء في تنفيذ المبادرة من خلال التحالفات الإقليمية السبعة التي أعلنت الوزارة عن تشكيلها عقب إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي التي ارتكزت على ٣ محاور (إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، والتحول نحو جامعات الجيل الرابع، والعلاقة بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وخطة التنمية الشاملة لمصر)، لافتًا إلى أن المبادرة بدأت بإنشاء لجنة من الحكماء للتخطيط، ضمت جميع المنظومات الأخرى بجانب الجامعات الحكومية.

كما تجدر الإشارة إلى أن أهداف هذه المبادرة قد تتمثل في تحقيق طفرة تنموية في الأقاليم الجغرافية المختلفة بمصر، تعزيز التعاون العلمي والبحثي بين الجامعات المصرية، ومجتمع الصناعة والأعمال، والمؤسسات الإنتاجية، ودعم التحالفات الإقليمية في بناء التنمية الشاملة ضمن رؤية ٢٠٣٠، ورؤية الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث ٢٠٣٠، وذلك من خلال دمج مفاهيم الجيل الرابع للتعليم العالي والبحث العلمي في بناء المجتمع، وتضافر رسائله الأربع (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، ريادة الأعمال)، بهدف أن تكون وسيلة للتنمية الشاملة المستدامة، تسهم المبادرة في تمويل المشروعات البحثية المفيدة لمسارات التنمية بأرقام ومبالغ غير مسبوقة، تسهم في تفعيل قانون حوافز الابتكار، وأخذ المبادرة لتوطين الصناعة وتعزيز الابتكار بإنشاء شركات بحثية تساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

وأضاف الدكتور/ ولاء، أن هذه المبادرات تشمل بروتوكولات لتعزيز التعاون مع شركات صناعية كبرى، والجامعات، والمراكز البحثية المصرية، مما يجعل الهيئة جزءا من رؤية شاملة تهدف إلى جذب الاستثمارات، وتطوير القدرات، وتوطين الابتكار، ونقل التكنولوجيا، وفي هذا الصدد أطلقت الهيئة برنامج الابتكار في العلوم التطبيقية والتكنولوجية والتصنيع، وتم الإشارة إلى تلقي الهيئة ٣٤٩ مقترحًا بحثيًا بالتعاون مع أكثر من ٤٠ شركة صناعية كبرى في مصر في مجالات العلوم الهندسية، والبيئة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والصحة.

وعلى المستوى الدولي، أوضح أيضًا الدكتور/ ولاء شتا، أن الهيئة تدعم نقل التكنولوجيا ودعم الصناعة الوطنية من خلال برنامج إنشاء معامل مشتركة مع الصين، بتمويل يصل إلى ٤٠ مليون جنيه مصري لكل معمل، وأضاف أن الهيئة أطلقت مؤخرًا برنامج التعاون المصري الألماني (GERF) في دورته السادسة، والذي يتضمن مرحلتين بتمويل يصل إلى ٣٠٠ ألف يورو في المرحلة الأولى في حال وجود شريك صناعي، و١٥٠ ألف يورو بدون شريك صناعي، بينما يتضاعف التمويل في المرحلة الثانية ليصل إلى ٤٥٠ ألف يورو، وتشترط هذه المرحلة وجود شريك صناعي؛ وذلك بهدف تعزيز التعاون بين البحث العلمي والصناعة، ودعم جهود مصر في الابتكار التكنولوجي.

وتطرق الاجتماع إلى مناقشة البرامج المشتركة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن مبادرات تهدف إلى دعم مشروعات الاستدامة البيئية والطاقة المتجددة، وهو ما يعزز من مكانة مصر كداعم رئيسي للتنمية المستدامة على المستوى الدولي.

جدير بالذكر أن التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، كما تشتمل على ثلاث أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال:

- البعد الاجتماعي: البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية، والثروات، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات.

- البعد الاقتصادي: التنمية الاقتصادية، التنافس، النمو الاقتصادي، الإبداع والتنمية الصناعية.
- البعد البيئي: الحفاظ على جمال الطبيعة، نوعية المياه والهواء والتربة، وتغير المناخ، التنوع البيولوجي.

وفي إطار أولويات الدولة المصرية والتعاون مع الصناعة، اعتمد المجلس نتائج الدورة الثالثة لبرنامج دعم شباب الباحثين في مرحلة الدراسات العليا (ماجستير/دكتوراه)، بقبول ١٤٨ مقترحًا، بإجمالي تمويل ٤١ مليون جنيه، بالإضافة إلى ذلك، تقديم مكافآت للطلاب المتميزين تصل إلى ١٠ ألف جنيه، وذلك كمكافآت نشر لأفضل ١٠% من الأبحاث في أعلى المجلات العلمية، وقد حصلت جامعة الزقازيق على أعلى مشروعات مقبولة بواقع ١٥ مشروعًا، تليها جامعة القاهرة ١٣ مشروعًا، ثم المركز القومي للبحوث ١١ مشروعًا.

وفي ختام الاجتماع الذي ترأسه وزير التعليم العالي، الدكتور أيمن عاشور، ظهر دور فعال لهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز البحث العلمي والابتكار في البلاد. من خلال مناقشة المبادرات الجديدة والتعاون الدولي والتأكيد على أهمية الشراكات مع المؤسسات العالمية، مما يسهم في تبادل المعرفة والخبرات ودعم الابتكار.

هذا وشارك في الاجتماع، الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، والدكتور/ ماهر مصباح، أمين مجلس الجامعات الأهلية، والدكتور/ عبد الوهاب عزت، القائم بأعمال أمين مجلس الجامعات الخاصة، والدكتور/ أيمن فريد، مساعد الوزير للتخطيط الإستراتيجي والتدريب والقائم بأعمال رئيس قطاع الشؤون الثقافية والبعثات، والدكتور/ وليد الزواوي، الأمين العام لمجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية، والدكتور/ هاني عياد، المدير التنفيذي لصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ، والدكتور/ عادل عبد الغفار، المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولفيف من السادة أعضاء المجلس.

رئيس الوزراء يشهد احتفالية اليوبيل الذهبي لخريجي كلية الهندسة بجامعة القاهرة بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي وأمين المجلس الأعلى للجامعات

شهد السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مساء يوم السبت الموافق ٢ نوفمبر ٢٠٢٤، الاحتفالية التي أقامتها كلية الهندسة بجامعة القاهرة باليوبيل الذهبي، بقاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة؛ للاحتفاء بخريجيها للدفعات بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣.

واستقبل رئيس الوزراء فور وصوله إلى مقر الاحتفالية، الأستاذ الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق، رئيس جامعة القاهرة، حيث تشارك مع مجلس أمناء الجامعة في صورة تذكارية، كما تسلم درع كلية الهندسة تكريماً له.

وشهدت الاحتفالية حضوراً واسع النطاق، شمل عدداً من كبار المسؤولين السابقين من المُكرمين اليوم ضمن خريجي الكلية للدفعات بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣، في مقدمتهم رئيسا الوزراء الأسبقين، الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف، والمهندس/ إبراهيم محلب، وعدد من الوزراء والمحافظين السابقين، والرؤساء السابقين لجامعة القاهرة، هذا إلى جانب الأستاذ الدكتور/ عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس/ عادل النجار، محافظ الجيزة، والمهندسة/ غادة لبيب، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي، عضو مجلس أمناء جامعة القاهرة، والدكتورة سحر عطية، أستاذ الهندسة المعمارية بكلية الهندسة، وعضو مجلس النواب، والأستاذ الدكتور/ حسام عبد الفتاح، عميد كلية الهندسة بجامعة القاهرة، وعدد من أعضاء مجلس النواب، وجانب آخر من المسؤولين، وأعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة، وخريجي الدفعات المُكرمة. وخلال فعاليات الاحتفالية، ألقى الأستاذ الدكتور/ حسام عبد الفتاح، عميد كلية الهندسة بجامعة القاهرة، كلمة أعرب فيها عن تقدير كلية الهندسة لما قدمته هذه الدفعات من إنجازات عظيمة في حب هذا الوطن، ومن أجل رفعته في مُختلف القطاعات، كما ثمن حرص رئيس الوزراء على الحضور

والمشاركة في هذه الاحتفالية، برغم جسامة المسؤوليات، مشيرًا إلى أن هذا يُعزز من قيمة ذلك الحدث الذي يتم تنظيمه بصورة مستمرة منذ ٤٠ سنة، ولم يتوقف إلا وقت جائحة كورونا. كما ألقى الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق، رئيس جامعة القاهرة، كلمة ذكر خلالها أن هذه الاحتفالية تُعد لمسة وفاء للنوابغ من خريجي كلية الهندسة، وتقديرًا لإسهاماتهم في مُختلف المجالات، مُعربًا عن سعادته بتشريف الدكتور/ مصطفى مدبولي هذا الحدث، ومُستعرضاً مُشاركة جامعة القاهرة في العديد من المشروعات القومية والمبادرات الرئاسية المتنوعة، وآخرها مبادرة "بداية جديدة لبناء الإنسان المصري"، منوهاً إلى الجهود التي تبذلها الجامعة للإسهام في العمل التنموي.

وفي كلمته، أعرب الدكتور أيمن عاشور عن سعادته بالاحتفال بمرور خمسين عامًا من العطاء والتميز لكلية الهندسة جامعة القاهرة، التي تعُد صرحًا ورمزًا للريادة الأكاديمية ومنارة للعلم والمعرفة في مصر والوطن العربي، موضحًا أن جامعة القاهرة لم تكتفِ فقط بتخريج أجيال من المتعلمين، بل أفرزت قادة ومبدعين تميزوا على الساحة المحلية والعالمية، وساهموا بفعالية في تطوير مجالاتهم المختلفة وذلك على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. ، وأشار الوزير إلى أنه تخرج من كلية الهندسة جامعة القاهرة، رجال دولة مُميزون تركوا بصماتهم في مجالات القيادة والإدارة، وساهموا بخبراتهم الواسعة في تحقيق مشروعات قومية هامة لدعم مسيرة التنمية في مصر.

وأوضح الدكتور أيمن عاشور أن كلية الهندسة تخرج منها العديد من المُهندسين الذين ساهموا في مختلف مجالات الهندسة في مصر والعالم العربي، مُعربًا عن سعادته وفخره بالاحتفال باليوبيل الذهبي لخريجي جامعة القاهرة، مؤكدًا أن الوزارة تدعم الجهود المُستمرة لتعزيز جودة التعليم، وإعداد خريجين قادرين على مواجهة تحديات العصر، وإحداث الأثر الإيجابي في جميع المجالات.

وأضاف الوزير أن ما حققه خريجو جامعة القاهرة ساهم في الارتقاء بترتيب الجامعة في التصنيفات الدولية المرموقة، ومنها التواجد ضمن الجامعات المُصنفة في تصنيف شنغهاي، لتصل في العام الحالي إلى مرتبة ٣٠١-٤٠٠ حول العالم بين أكثر من ١٠٠٠ جامعة مُدرجة في هذا التصنيف، كما تميزت جامعة القاهرة في التصنيفات الدولية الخاصة بالبرامج، حيث حققت

على سبيل المثال المرتبة ٥٠ عالميًا في مجال (علوم الغذاء والعلوم الزراعية)، والمرتبة ١٠٠-١٥٠ في تصنيف شنغهاي في (علوم الرياضيات وعلوم الحاسب الآلي) الذي يُعتبر أحد التخصصات الرائدة في كلية الهندسة بجامعة القاهرة وغيرها من التخصصات التي حققت تميزًا.

ثم ألقى المهندس/ إبراهيم محلب، رئيس الوزراء الأسبق، كلمة دفعة عام ١٩٧٣، والتي حرص خلالها على إبراز الدور المُهم لخريجي هذه الدفعة هندسياً خلال أدائهم الخدمة بالقوات المسلحة لتحقيق نصر أكتوبر ١٩٧٣، ثم إعادة بناء مُدن القناة، وكذا المُساهمة بجهد واضح في تصميم وتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكُبرى على أرض مصر، إلى جانب إسهام عدد من خريجي هذه الدفعة في تنفيذ مشروعات رائدة خارج مصر، وإثراء الجانب الأكاديمي في العالم، فضلاً عن الحرص من جانبهم على نقل خبراتهم بكل إخلاص وتفانٍ إلى الأجيال التالية لهم، داعياً إلى إطلاق اسم "دفعة النصر" على هذه الدفعة ذات الإسهام المُميز، مُشيراً إلى أن هناك عددا من الوافدين من خريجي دفعة عام ١٩٧٣، الذين تلقوا العلم في كلية الهندسة، ثم عادوا إلى أوطانهم، وساهموا في رفعتها، عبر تقلد المناصب العليا.

كما ألقى الدكتور/ أحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق، كلمة دفعة عام ١٩٧٣، والتي أكد خلالها أن كلية الهندسة، التي تم إنشاؤها في عهد محمد علي كانت بداية النهضة الحقيقية لمصر، حيث أسهمت في تخريج علماء واستشاريين ساهموا في البناء والتعمير في مصر والعالم، وكذا قيادات مصرية أسهمت في رفعة الوطن، ومنهم الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، متمنيًا له التوفيق في المهمة الصعبة المُلقاة على عاتقه، مشيراً إلى أن دفعة عام ١٩٧٣ كان لها دور في عملية البناء في الوطن حيث تخرجت مع انتصار أكتوبر المجيد، وتطرق الدكتور/ أحمد نظيف، إلى أهمية تخصص الهندسة التكنولوجية، والذي مكن خريجي الكلية من التحول من مُجرد مستخدمين للتكنولوجيا ليصبحوا حاليًا مُصدرين لها ومبتكرين فيها، مؤكداً أن خريجي الكلية يتمتعون بالريادة في العديد من المجالات مثل: التكنولوجيا، والميكانيكا، والاتصالات، وغيرها من المجالات الدقيقة المتطورة.

ومن جانبه أكد أمين المجلس الأعلى للجامعات على أن كلية الهندسة تعتبر من المؤسسات التعليمية الحيوية التي تسهم في تطوير المجتمع والاقتصاد على مستوى العالم، ومن أبرز الأدوار التي تؤكد على أهميتها وطبيعتها الحيوية

تطوير التكنولوجيا حيث تساهم كليات الهندسة في تخريج مهندسين مختصين قادرين على تطوير تقنيات جديدة وتحسين العمليات الصناعية، مما يعزز الابتكار ويزيد من كفاءة الإنتاج، حل المشكلات حتى يتعلم مهندسو المستقبل كيفية تحليل المشكلات وتطوير حلول فعالة وعملية، وذلك في مجالات متعددة مثل الهندسة المدنية، الكهربائية، وما إلى ذلك، تأهيل المهارات من خلال تجهز كليات الهندسة الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لتصميم وبناء الأنظمة والمنتجات التي تحسن جودة الحياة، المساهمة في الاستدامة أي اهتمام المهندسون بالابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والبيئة، مما يساعد على تطوير حلول مستدامة للتحديات البيئية العالمية، دعم البنية التحتية حيث تلعب كليات الهندسة دورًا حيويًا في تخريج مهندسين متخصصين في مجالات مثل الهندسة المدنية والمعمارية، مما يساهم في بناء وتحسين البنية التحتية المهمة للمجتمعات، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير التقنيات الجديدة وتحسين الكفاءة، يسهم المهندسون في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية في مختلف الصناعات، وكذلك الابتكار والبحث العلمي حيث تساهم كليات الهندسة في الأبحاث العلمية والتطوير، مما يقود إلى اكتشافات تكنولوجية جديدة تؤثر بشكل إيجابي على المجتمع العالمي،

علاوة على التوظيف وفرص العمل حيث تفتح كليات الهندسة أبواباً واسعة للطلاب في سوق العمل، حيث يوجد دائمًا طلب مرتفع على المهندسين في مجالات مختلفة مثل هندسة البرمجيات، والهندسة المدنية، والهندسة الميكانيكية، وغيرها، والتعاون الدولي حيث يعمل المهندسون في مشاريع عالمية تتطلب التعاون بين الدول، مما يعزز من الفهم الثقافي وتبادل المعرفة والخبرات، وتقديم حلول مبتكرة فكليات الهندسة تشجع الطلاب على التفكير النقدي والإبداع، مما يمكنهم من تطوير حلول مبتكرة لتحديات معقدة، مثل تطوير نظم النقل الذكي أو معالجة مشكلات المياه. في إطار ما سبق يتضح أن كليات الهندسة تعد مركزًا أساسيًا في تشكيل المستقبل من خلال تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، ودعم الاستدامة، وتحسين حياة الناس، وكذلك بناء مستقبل أفضل ومواجهة التحديات المعاصرة على المستوى العالمي.

وزير التعليم العالي يفتتح المؤتمر الدولي السابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بحضور وزراء التربية والتعليم والأوقاف والقوى العاملة نيابة عن رئيس الوزراء

افتتح السيد الأستاذ الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فعاليات المؤتمر الدولي السابع، الذي تنظمه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، نائبًا عن السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والذي يقام هذا العام تحت شعار "جودة التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي."

جاء ذلك بحضور الأستاذ الدكتور/ محمد الضويني، وكيل الأزهر الشريف، مُمثلاً عن فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر/ أحمد الطيب، والأستاذ الدكتور/ أسامة الأزهري، وزير الأوقاف، والسيد/ محمد جُبران، وزير القوى العاملة، والسيد/ محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، والدكتورة/ نادية بحراوي، رئيس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، والدكتور/ مايكل ك. ج. ميليغان الرئيس التنفيذي لهيئة الاعتماد (ABET) من الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور/ دوغلاس بلاك ستوك، رئيس الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA)، والدكتور/ محمد عمارة، رئيس الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد للتعليم الفني.

في مُستهل كلمته أعرب وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن سعادته بالمُشاركة في أعمال المؤتمر الدولي السابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مُوضحًا أن المؤتمر يأتي للمرة السابعة على التوالي؛ لمُناقشة العديد من الموضوعات الهامة التي تتعلق بجودة التعليم المصري بجميع مراحله، وقضايا تدويل التعليم، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين التعليم وضمان جودته، مُشيدًا بجهود هيئة ضمان الجودة في الربط بين التعليم والذكاء الاصطناعي، وهو توجه مُهم يحتاج إلى إعادة تشكيل منظومة التعليم العالي في مصر، من خلال التركيز على التكنولوجيا

والابتكار والبحث العلمي، بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل ووظائف المستقبل.

وأوضح الوزير أن السعي لتحقيق نواتج تعليم وتعلُم ذات جودة وتنافُسية عالية، استلزم تحديث نُظم العمل والمناهج الدراسية في العديد من التخصصات التقليدية، والانتقال نحو جامعات الجيل الرابع التي تُركز على ربط البحث العلمي بحاجات المجتمع وحل مشكلاته، مُشيرًا إلى ما شهدته السنوات الثلاثة الماضية من زيادة مُستمرة في عدد برامج الحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي، حيث وصل عددها الآن إلى ٩٦ كلية للذكاء الاصطناعي وعلوم الحاسب الآلي، تتنوع مَساراتها ما بين تعليم حكومي وخاص وأهلي وجامعات تكنولوجية، ضمن رحاب أكثر من ١١٥ جامعة مصرية، حيث بلغ عدد الطلاب المُلتحقين بهذه البرامج ١١٠ ألف طالب وطالبة بزيادة ٤٠٪ عن العام الماضي.

وخلال كلمته أكد الوزير سعيه الدائم لتحقيق مُستويات عالمية في جودة التعليم، من خلال تبني مبدأ "التخصُصات المُتداخلة والبرامج البينية" لإعداد خريجين مُؤهلين لسوق العمل، مُشيرًا إلى أهمية جودة التعليم بما يتماشى مع معايير هيئة ضمان الجودة والاعتماد المصرية، مُتوجهًا بالشكر إلى جميع العاملين في هيئة ضمان الجودة والاعتماد على جهودهم الكبيرة في اعتماد المُؤسسات والبرامج الأكاديمية في الجامعات المصرية، وكذلك اعتماد المعاهد العليا الخاصة.

وأضاف عاشور، أنه انطلاقًا من تعزيز الاعتماد الدولي لعدد من البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية، تم خلال شهر سبتمبر من العام الجاري، توقيع مُذكرات تفاهم لإنشاء مكاتب لثلاث جهات اعتماد دولية في مصر، تُغطي مجالات العلوم الطبية، والعمارة والفنون، وكذلك قطاع التجارة والاقتصاد، بهدف تأهيل البرامج ذات الصلة للحصول على الاعتماد الدولي بعد اعتمادها محليًا.

ومن جانبه أعلن الدكتور/ علاء عشماوي، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، عن إنشاء قطاعين جديدين للهيئة هما قطاع اعتماد المؤسسات والبرامج التدريبية والإطار الوطني للمؤهلات، لافتًا إلى أن الإطار الوطني للمؤهلات بدأ منذ عشر سنوات، ولكن بدأ تفعيل عمله من خلال منصة تم إدراج ٨٠٠ مؤهل علمي بها

بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص، وأوضح أن المؤتمر يهدف إلى تبادل الآراء والخبرات والمُمارسات والتجارب المُختلفة حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال جودة التعليم؛ بما يُسهم في تحسين فاعلية تقييم المُؤسسات والبرامج التعليمية، والتدريبية، وبناء الثقة في المُخرجات التعليمية على المُستوى الوطني، والإقليمي، والدولي.

ولفت إلى تزامن المؤتمر مع احتفال أفريقيا بالعام الجاري ٢٠٢٤ باعتباره عام التعليم، وسيقوم المُشاركون من جميع أنحاء القارة بعرض ومُناقشة سُبل التعاون عبر القارة في مجال ضمان جودة التعليم والاعتماد، من خلال المُبادرات القائمة من أجل مُواءمة معايير ضمان الجودة (HAQAA3) ، والإطار الأفريقي للمؤهلات (ACQF) ، وإنشاء المؤسسة الأفريقية (PAQAA) لضمان جودة التعليم والاعتماد .

وأشار الدكتور/ عشماوي، إلى أهمية هذا المؤتمر والذي يتيح للمُشاركين الفُرص لطرح مُبادرات جديدة لتسهيل التنقل بين المسارات التعليمية المُختلفة، وإتاحة آليات لانتقال الخريجين عبر الحدود على المستوى الإقليمي والدولي؛ من أجل الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب في ظل الجمهورية الجديدة والاتساق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، لافتًا إلى أنه يعد فرصة طيبة لرصد واقع الجودة في مؤسساتنا التعليمية واستشراق المستقبل وتحديد الأهداف التي نسعى لتحقيقها والمسارات المطلوب اتباعها.

وأضاف أن هذا المؤتمر سيُساعد بدوره على التفاعل مع الخُبراء الدوليين حول التوجهات الجديدة في التعليم، مع رسم السياسة المُستقبلية لدمج الذكاء الاصطناعي في عمليات ضمان الجودة، إضافة إلى الاطلاع على أفضل المُمارسات في مجال ضمان جودة التعليم، والتواصل مع المُتخصصين في ضمان جودة التعليم، عِلاوة على حضور ورش عمل عملية وثرية بالمحتوى، فضلًا عن بناء الشراكات الإقليمية والدولية، والتعريف بمعايير الاعتماد الجديدة للتعليم قبل الجامعي والتعليم العالي وإطلاق الإطار الوطني للمؤهلات المصرية.

تأتي النسخة السابعة من المؤتمر هذا العام تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، بُمشاركة ما يقرب من ١٠٠٠ مُتخصص من مُمثلي جميع مُستويات التعليم بمصر، ولفيف من الخُبراء الدوليين، ومُمثلين لهيئات ضمان الجودة العربية والأفريقية، وعدد من رؤساء الجامعات المصرية، حيث تستهدف الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،

جلب أكبر عدد من المُنظمات والخُبراء الدوليين لعرض خبراتهم على القائمين على العملية التعليمية، سواء على مستوى التعليم العالي أو التعليم قبل الجامعي؛ لإحداث النقلة النوعية في التعليم المصري، وتعزيز الشراكات الدولية في مجال التعليم والتطوير المهني. ويأتي المؤتمر انطلاقًا من مُواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، والدور المنوط بالهيئة لضمان جودة المُخرجات التعليمية، وتعزيز الثقة بين المُخرجات على الصعيدين القومي والدولي، وإسهامًا في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، كشريك محوري في تطوير التعليم بمصر ورائد لضمان جودته.

جدير بالذكر أن المؤتمر هذا العام ينظم بالتعاون مع مجلس اعتماد التعليم الهندسي والتكنولوجي ABET، واتحاد نيو إنجلاند للكليات والمدارس NEASC، ومُباحرة تنسيق معايير جودة التعليم العالي بالدول الأفريقية HAQAA، والشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي ANQAHE، والمنظمة الأوربية لضمان جودة التعليم العالي ENQA، وبنك المعرفة المصري.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجودة في التعليم تشير إلى مدى فعالية وكفاءة التعليم المقدم للطلاب، وتتضمن عدة جوانب رئيسية: المحتوى التعليمي حيث يجب أن يكون المحتوى ملائمًا وحديثًا، ويعكس احتياجات السوق والمجتمع، أساليب التدريس حيث تعتمد الجودة على استخدام أساليب تدريس فعالة تنشط المشاركة وتراعي اختلاف أساليب التعلم لدى الطلاب، التقييم يجب أن تكون أدوات التقييم موضوعية وشاملة، تعكس مستوى فهم الطلاب وتقدمهم بشكل دقيق، البنية التحتية حيث توفر بيئة تعليمية ملائمة، تشمل الفصول الدراسية، التقنيات الحديثة، والمكتبات، الكادر التعليمي يتطلب الأمر وجود معلمين مؤهلين ومتحمسين، لديهم القدرة على توجيه الطلاب وتحفيزهم، التفاعل بين الطلاب أي تشجيع التعاون والنقاش بين الطلاب مما يعزز من جودة التعلم ويعمل على بناء مهارات اجتماعية، التحسين المستمر يجب أن تكون هناك آليات لتقييم الأداء وتحسين الجودة بشكل دوري، استنادًا إلى التغذية الراجعة من الطلاب والخريجين.

الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات يشارك في ندوة دور أجهزة الدولة في مناهضة العنف ضد المرأة

بتشريف معالي المستشار/ عبد الراضي صديق، رئيس هيئة النيابة الإدارية، عقدت وحدة شئون المرأة وحقوق الإنسان وذوي الإعاقة برئاسة السيدة المستشارة/ بريهان محسن، صباح يوم الأحد الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤ بمقر رئاسة هيئة النيابة الإدارية، ندوة تحت عنوان "دور أجهزة الدولة في مناهضة العنف ضد المرأة" والتي تأتي ضمن فعاليات "حملة ١٦ يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة" بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التصدي لكافة أشكال العنف ضد المرأة، وتسليط الضوء على دور المؤسسات القضائية وأجهزة الدولة والمجتمع المدني في هذا الشأن.

وفي مستهل الجلسة الافتتاحية رحب معالي المستشار/ عبد الراضي صديق، رئيس الهيئة، بالسيدات والسادة الحضور، وأكد سيادته على أن النيابة الادارية كانت على الدوام نموذجاً رائداً في دعم وتمكين المرأة، وكان لها السبق على مستوى الجهات والهيئات القضائية في هذا المضمار؛ حيث تناوب على رئاستها خمسة مستشارات من رموز النيابة الإدارية، وتقلدت المرأة بها العديد من المناصب القيادية التي شملت إدارة المكاتب والفروع والنيابات على مستوى الجمهورية، وذلك تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ورؤية مصر ٢٠٣٠، واختتم سيادته الكلمة بالتأكيد على التزام النيابة الإدارية بتحقيق العدالة، واستمرارها في دعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

كما تفضل المستشار الدكتور/ محمد أبو ضيف، الأمين العام للمجلس الأعلى للنيابة الإدارية، بإلقاء كلمة رحب فيها بالحضور، وأكد على ما توليه الدولة من اهتمام بالغ لدعم وتمكين المرأة، من خلال عدة محاور كان أبرزها سَنّ مجموعة من التشريعات المستحدثة والتعديلات التشريعية لتجريم كافة أشكال العنف ضد المرأة وتغليظ العقوبة عليها، وأن النيابة الإدارية من جانبها كانت ولازالت تحرص على دعم وتمكين المرأة إيمانًا بما يشكله ذلك من تعزيز للمبادئ الدستورية الراسخة وتكريس للمساواة وعدم التمييز وسيادة القانون.

ومن جانبها أشارت السيدة المستشارة/ بريهان محسن، مديرة وحدة شئون المرأة وحقوق الإنسان وذوي الإعاقة، أن هذه الندوة تأتي ضمن حملة الأمم المتحدة - ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة - والتي تهدف لزيادة الوعي حول العنف ضد المرأة وتعزيز الجهود لمكافحته، كما رحبت سيادتها بالحضور موجهة الشكر لمعالي المستشار/ رئيس الهيئة على دعم سيادته المستمر للوحدة، وأكدت أن دعم وتمكين المرأة يعد ركناً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وأن منح المرأة الفرصة لتطوير مهاراتها والمشاركة الفعالة في المجتمع يعود بالنفع على المجتمع بأسره، وقد جاء إنشاء وحدة شئون المرأة وحقوق الإنسان وذوي الإعاقة تأكيداً وإعلاناً عن دور النيابة الإدارية بالغ الأهمية في هذا الصدد.

جاء ذلك بحضور السيدات والسادة المستشارين من أعضاء المجلس الأعلى للنيابة الإدارية: السيد المستشار/ سعد مزيد، النائب الأول ومدير المكتب الفني لرئيس الهيئة للفحوص، والسيدة المستشارة/ وفاء مصطفى، مدير إدارة الدعوى التأديبية، والسيد المستشار/ حمدي سالم، مدير مكتب فني الإسكندرية، والسيد المستشار/ سلطان اللامونى، مدير المكتب الفني لرئيس الهيئة للطعون، والسيد المستشار/ محمد الشناوي، مدير إدارة التفتيش القضائي، ولفيف من السادة المستشارين قيادات النيابة الإدارية من مديري الإدارات والمراكز والوحدات المركزية برئاسة هيئة النيابة الإدارية، وعدد من السادة المستشارين من مديري النيابات والأعضاء.

وقد شرف فعاليات اليوم عدد من قيادات وزارة العدل والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني وهم: المستشار/ حسام الصادق، مساعد وزير العدل لإدارة التعاون الدولي والثقافي والقائم بعمل مساعد وزير العدل لإدارة حقوق الإنسان والمرأة والطفل، والمستشار/ مجدي دياب، مساعد وزير العدل للمركز القومي للدراسات القضائية، والأستاذة الدكتورة/ منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، والأستاذ الدكتور/ ياسر جاد الله، عميد المعهد القومي للملكية الفكرية، والمهندسة/ أمل مُبدى، رئيس الاتحاد الرياضي المصري للإعاقات الذهنية، والمستشار/ محمد سمير، عضو المكتب الفني لمساعد وزير العدل للمركز القومي للدراسات القضائية، والدكتورة/ دينا شكري، أستاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة وعضو المجلس الاستشاري للطب الشرعي بالمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي.

جاء ذلك ضمن فعاليات "حملة ١٦ يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة" بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التصدي لكافة أشكال العنف ضد المرأة، وتسليط الضوء على دور المؤسسات القضائية وأجهزة الدولة والمجتمع المدني في هذا الشأنهذا وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة الدولة تلعب دوراً حيوياً في مناهضة العنف ضد المرأة من خلال مجموعة من السياسات والبرامج والإجراءات، ومن أبرز الأدوار الرئيسية لأجهزة الدولة ما يلي:

.

سن القوانين والتشـــــريعات: تعمل الدولة على وضع قوانين تحظر جميع أشـــكال العنف ضـــد المرأة، مثل العنف الأسري، والتحرش، والاغتصاب، وتطبيق عقوبات صارمة على الجناة.

· توفير الدعم القانوني: تقدم الدولة المســـــــاعدة القانونية للنساء المعنفات، مما يتيح لهن اللجوء إلى العدالة بأمان.

· تطوير الســـياسات العامة: تضـــع الدولة استراتيجيات شاملة لمكافحة العنف ضد المرأة تشـــمل الصـــحة، التعليم، والعمالة، لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع.

- التوعية والتثقيف: تنظيم حملات توعية للتثقيف حول قضايا العنف ضد المرأة وتعزيز حقوق المرأة، مما يساعد في تغيير الســـلوكيات الأبوية والمجتمعية، يشـــمل ذلك برامج تعليمية في المدارس والجامعات.

- توفير خدمات الدعم: يجب على الدولة توفير خدمات الدعم للنساء المعنفات، مثل إنشاء مراكز دعم للنساء المعنَّفات، وخدمات طبية، وإيواء مؤقت فـــي حالات الطوارئ. التعاون مع المنظمات غيـــر الحكومية: تعمل الدولة مع المنظمات المحلية والدولية لتعزيز الجهود المشـــتركة لمكافحة العنف ضد المرأة وتبادل الخبرات.

- تدريب العاملين في القطاع العام: تقديم التدريب للشـرطة والقضـاة والعاملين في المجال الصـحي والاجتماعي على كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.

- جمع البيانات والإحصـائيات: إجراء بحوث لاستقصـاء حالات العنف ضد المرأة، مما يسـاعد على فهم المشـكلة وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهتها.

- تعزيز مشـاركة المرأة: دعم مشـاركة النسـاء في الحياة السـياسية والاقتصـادية والاجتماعية لتعزيز حقوقهن وإعطائهن فرصاً أكبر للدفاع عن أنفسهن.

- المراقبة والتقييم: يجب على الدولة وضـــع نظام لمراقبة وتقييم فعالية السـياسات والبرامج المعنية بمناهضـة العنف ضد المرأة، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

وقد شهدت الفعاليات عقد مجموعة من المحاضرات التي جاءت وفقاً للترتيب الزمني لعرضها على النحو الآتي:

- "دور منظمة المرأة العربية في مناهضـة العنف ضد المرأة" وقد تفضـــلت بإلقائها الأستاذة الدكتورة/ فاديا كيوان – المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية.

- "دور وزارة الداخلية في مناهضـــة العنف ضد المرأة " وقد تفضـلت بإلقائها اللواء/ منال عاطف – مسـاعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان.

- "دور المجلس القومي للمرأة في ضـــوء مبادرة بداية ومناهضة العنف ضد المرأة" وقد تفضـلت بإلقائها الصـحفية/ نشوى الحوفي – عضو المجلس القومي للمرأة.

- "جهود وزارة العدل في مناهضـــة العنف ضد المرأة" وقد تفضل بإلقائها المسـتشـار/ أحمد سناء خليل، عضـو المكتب الفني بإدارة حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل.

- "دور النيابة الإدارية في مناهضـــة العنف ضد المرأة" وقد تفضـلت بإلقائها المسـتشـارة/ بريهان محسـن، مدير وحدة شئون المرأة وحقوق الإنسان وذوي الإعاقة بالنيابة الإدارية.

- "دور وحدات مناهضـة العنف بالجامعات المصـرية – وحدة جامعة عين شمس – قصـــة نجاح " وقد تفضـــلت بإلقائها الأســـتاذة الدكتورة/ هند الهلالي – المدير التنفيذي لوحدة مناهضـــــــة العنف ضد المرأة بجامعة عين شمس.

وفى ختام الندوة أكدت معالى المســـتشـــارة بريهان محســـن على حرص المجلس القومى للمرأة على إنشـــاء وحدات مناهضـــة العنف ضد الفتيات بالجامعات المصـــرية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان بهدف دعم المفاهيم الأساسية للمســـاواة وتكافؤ الفرص لتحقيق التمكين والدعم النفســـي والاجتماعي، وتفعيل عقوبات التحرش وإجراءات الإبلاغ عن الحالات وســير الشكوى.

وزير التعليم العالي ومحافظ السويس ورئيس الجامعة يفتتحان عددًا من المشروعات التعليمية والصحية بجامعة السويس بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

قام السيد الأستاذ الدكتور/ محمد أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، صباح يوم السبت الموافق ٣٠ نوفمبر لعام ٢٠٢٤، بافتتاح عدد من المشروعات التعليمية والصحية بجامعة السويس، يُرافقه اللواء/ طارق الشاذلي، محافظ السويس، والأستاذ الدكتور/ أشرف حنيجل، رئيس جامعة السويس، والأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، ولفيف من قيادات الوزارة والجامعة والمحافظة.

استهل الوزير زيارته بافتتاح مبنى جديد بالمدينة الجامعية في منطقة المستقبل بالسويس، بتكلفة مبدئية بلغت ٣٠٠ مليون جنيه، والمبنى مُكون من دور أرضي و٤ أدوار عُلوية، ويشمل المبنى ١٤٠ غرفة سعة ٤٢٠ سريرًا، وجار الانتهاء من أعمال فرش الأثاث ببعض الغرف، واستقبلت المدينة الجامعية العديد من الطلاب خلال العام الدراسي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

كما افتتح الوزير مبنى الاختبارات الإلكترونية الجديد بعد ما تم الانتهاء من المرحلة الإنشائية، والمبنى مُكون من ٤ أدوار، وتبلغ سعة المبنى ٢٠٨٠ جهازًا للحاسب الآلي، ليتمكن أكثر من ٦٠٠٠ طالب من أداء اختباراتهم في اليوم الواحد، وذلك بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.

وكذلك افتتح معالي الوزير أعمال تطوير معامل كلية الثروة السمكية ووحدة تصنيع المنتجات السمكية، بتكلفة إجمالية بلغت ٣٠ مليون جنيه، حيث تم تجهيز الكلية بالمعمل المائي الذي يعُد أحد أحدث المعامل المُتخصصة في مجال مُحاكاة البيئة البحرية، واستزراع وإنتاج الأسماك، وتطوير كافة مقومات المعمل، حيث تم تزويد المعامل بنظام تحكم لضمان الاستمرارية

في أعمال التهوية اللازمة للأسماك لتقليل معدلات نفوق الأسماك، وإضافة نظام كهربي متكامل وعدادات زمنية للتشغيل وعناصر الأمان اللازمة للمُحركات لتعمل وحدات المعمل بنظام أوتوماتيكي متكامل دون الحاجة للعنصر اليدوي للتشغيل والإيقاف، وتقدم الكلية من خلال وحدة إنتاج وتصنيع الأسماك ما يقرب من ٣٠ نوعًا من الأسماك المُصنعة والمُتاحة للبيع للجمهور.

وافتتح الوزير أيضًا مركز رعاية الطلاب ذوي الإعاقة بالجامعة الذي يعُد أحد ثمار التعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة أميديست والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ بهدف تقديم خدمات لطلاب الجامعة من ذوي الإعاقة، وقد كان لإنشاء هذا المشروع تأثيرات واضحة على كافة مُنتسبي الجامعة، ونشر ثقافة التعامل، وخدمة الطلاب ذوي الإعاقة على أسس علمية، وبلغت تكلفة إنشاء وتجهيز المركز نحو ٥ مليون جنيه، كما افتتح الوزير أيضًا قاعة المؤتمرات الكبرى بالجامعة، وذلك في إطار تطوير البنية التحتية للجامعة وإقامة مختلف المؤتمرات وورش العمل.

وخلال الزيارة، تفقد الوزير المستشفى الجامعي بالسويس الذي يُقام على مساحة ٤٢ ألف متر مربع، ويضم ١٧ عيادة خارجية، و١٥ غرفة عمليات (١٣ غرفة عمليات و٢ مناظير)، و٢٦٠ سريرًا للإقامة، و٢٦ سريرًا للطوارئ، و٢٢ وحدة للغسيل الكُلوي، و٣٣ سريرًا للعناية المركزية، و٢٥ حضانة و٦ معامل تحاليل، و٦ غرف تحاليل، ويهدف المستشفى الجامعي إلى تقديم خدمات صحية مُتميزة للمواطنين بمحافظة السويس ومحافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء، وسيكون إضافة قوية لمنظومة الرعاية الصحية في مصر، وتبلغ الإجمالية للمشروع في مراحله المختلفة نحو ٣ مليار و٤٢٥ مليون جنيه.

وتفقد الدكتور أيمن عاشور الأعمال الإنشائية الجارية بمبنى مجمع المعامل المركزية بتكلفة مبدئية تتخطى الـ ١٤٠ مليون جنيه، ويضم المجمع مبنى به ٣ أجنحة مكونة من دور أرضي و٤ أدوار علوية بمسطح ٥١٠٠ متر مربع للدور الواحد، وتم الانتهاء من مرحلة الخرسانة، وجار الانتهاء من التشطيبات خلال الفترة القادمة.

ومن جانبه، أشاد الدكتور أيمن عاشور بأعمال التطوير التي تشهدها جامعة السويس بمختلف القطاعات الطبية والتعليمية؛ والتي تُسهم في أداء رسالتها على النحو المنشود، مثمنًا الدور الهام الذي تقوم به جامعة السويس بما تمتلكه من كوادر وخبرات علمية متميزة في كافة التخصصات لخدمة المنظومة التعليمية والصحية والبحثية.

وأكد الدكتور الوزير أن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير الخدمات الطبية والصحية بالمستشفيات الجامعية؛ باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بجانب مستشفيات وزارة الصحة، فضلًا عن دورها التعليمي والتدريبي والبحثي لإعداد أطباء ذوي كفاءة عالية، مشيدًا بما شهدته هذه المستشفيات من تطور كبير بفضل الدعم غير المسبوق المُقدم من القيادة السياسية، لافتًا إلى أن المستشفيات الجامعية تحظى بثقة المواطنين نظرًا لما تقدمه من خدمات صحية متميزة، مؤكدًا حرص الدولة المصرية على المساندة المُستمرة للجامعات؛ للقيام بدورها العلمي، والتعليمي، والبحثي، والمجتمعي على النحو المنشود.

ومن جانبه، أكد الدكتور/ أشرف حنيجل، أن جامعة السويس حريصة على تطوير منشآتها التعليمية، ورفع كفاءة البنية التحتية بها؛ لتحسين جودة العملية التعليمية والبحثية بالجامعة، لافتًا إلى اهتمام الجامعة بدعم المنظومة الصحية وتقديم خدمات صحية للمواطنين بمحافظة السويس والمحافظات المجاورة والعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين، موضحًا أن المشروعات الجديدة تبلغ تكلفتها الإجمالية ٣ مليار جنيه.

وأشار رئيس جامعة السويس إلى اهتمام الجامعة بتطوير المنظومة التعليمية والبحثية والصحية لديها، من خلال رفع كفاءة وتطوير البنية التحتية وتوفير جميع الاحتياجات الفنية الحديثة، وتدريب ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والكوادر الطبية للارتقاء بالمنظومة التعليمية وخاصة القطاع الطبي لتحسين الخدمات الطبية التي تُقدم للمواطنين، وذلك بما يتماشى مع تنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

وصرح الدكتور عادل عبد الغفار المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي للوزارة، أن المنظومة التعليمية والمستشفيات الجامعية تشهدان تطويرًا كبيرًا في البنية التحتية ورفع كفاءة المنشآت الجامعية ورفع كفاءة مباني الكليات وتطوير المعامل والقاعات الدراسية ورفع كفاءة البنية المعلوماتية وتقديم برامج دراسية حديثة؛ لتقديم تجربة تعليمية مُتميزة لتأهيل الطلاب ليكونوا قادرين على تلبية احتياجات وظائف المستقبل.

وأضاف المتحدث الرسمي أن المستشفيات الجامعية وصل عددها ١٢٥ مستشفى، وتستقبل نحو ٢٥ مليون مريض سنويًا، لافتًا إلى الاهتمام بتزويد المستشفيات بأحدث الأجهزة الطبية، وتطوير قدرات العناصر البشرية بها؛ للارتقاء بمستوى الخدمة الطبية والعلاجية المُقدمة للمواطنين، فضلاً عن العمل على رقمنة جميع الخدمات المُقدمة في المستشفيات الجامعية، وذلك لتسهيل الإجراءات على المرضى وتحسين كفاءة العمل، لافتًا إلى أن ذلك يأتي في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بتحسين مستوى الخدمات الطبية والعلاجية المُقدمة للمواطنين، وبما يتماشى مع تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ومن جانبه أكد أمين المجلس الأعلى للجامعات على تطوير البنية التحتية وافتتاح مشروعات جديدة في المنظومة التعليمية بالجامعات يعد من العوامل الأساسية لتعزيز الجودة التعليمية وتحسين البيئة الأكاديمية، حيث إنها تساعد على تحسين جودة التعليم من خلال التكنولوجيا الحديثة حيث يتم توفير معدات وتقنيات حديثة يسهم في تحسين تجربة التعلم ويساعد الطلاب على اكتساب مهارات جديدة، وكذلك توفير بيئة تعليمية ملائمة مما يساعد على كفاءة الفصول الدراسية والمرافق الأخرى تؤثر بشكل مباشر على مستوى التركيز والتحصيل العلمي، وكذلك تلبية احتياجات سوق العمل من خلال برامج دراسية محدثة تساعد على تطوير المناهج الدراسية لتناسب متطلبات سوق العمل، مما يضمن إعداد خريجين مؤهلين وجاهزين للعمل.

أمين المجلس الأعلى للجامعات يشارك في جلسة "الاستثمار في المواهب الشابة" خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهيئة فولبرايت - مصر.

فى إطار احتفالية الذكرى ال ٧٥ لهيئة التبادل التعليمي والثقافي بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية "فولبرايت"، وافتتاح ندوة "من المختبر إلى السوق"، التي تُنظمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة فولبرايت بمناسبة الاحتفالية، وذلك بحضور الدكتور/ خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان، والسيدة/ هيرو مصطفى، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة، والدكتورة/ ماجي نصيف، المدير التنفيذي لهيئة فولبرايت، ولفيف من السفراء ورؤساء الجامعات، وقيادات هيئة فولبرايت وقيادات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى.

حيث شارك الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، في جلسة بعنوان "الاستثمار في المواهب الشابة" مع الأستاذة/ سارة أوسوليفان، رئيسة مكتب شؤون الشرق الأدنى في مكتب الشؤون التعليمية والثقافية بوزارة الخارجية المصرية، والأستاذ/ روبن هاروتونيان، عضو مجلس إدارة هيئة فولبرايت ومستشار الشئون العامة بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

وخلال الجلسة، قدم الدكتور/ مصطفى رفعت، عرضاً تقديمياً بعنوان "مستقبل المهارات: إعداد الطلاب لسوق العمل المتنامي"، حيث استعرض أفضل الممارسات الدولية مع تحليل للوضع المحلي الراهن، كما تناول العرض العلاقة بين التعليم العالي والصناعة، مؤكداً على أهمية إشراك أصحاب العمل لتعزيز الروابط بين المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل، بهدف سد الفجوة بين المهارات والمعرفة المكتسبة في البرامج الأكاديمية واحتياجات الصناعة، مع تعزيز الابتكار وريادة الأعمال. كما أكد على أهمية التعلم المتكامل مع العمل، والاستفادة من المجالس الاستشارية الصناعية، والتصميم المشترك للمناهج الدراسية، والتعلم

مدى الحياة، وأهمية التعاون الأكاديمي الصناعي في تحقيق النمو والابتكار، كذلك تم استعراض مبادرات متنوعة لدعم الربط بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، كالتطوير الوظيفي، الفعاليات، الدورات التدريبية، والشراكات.

هذا وأشار أمين المجلس الأعلى للجامعات على ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمشاركة أصحاب العمل تشمل التدريب الداخلي ومساهماتهم في تطوير المناهج، والاستفادة من المجالس الاستشارية لتوجيه هذه الاستراتيجية عبر المناهج والبحوث ودعم الطلاب، كما تطرق إلى أهمية مشاركة الصناعة في تحديد احتياجات المهارات والبرامج والأولويات البحثية.

جدير بالذكر أن مستقبل المهارات وإعداد الطلاب لسوق العمل يمثلان موضوعًا حيويًا في عصرنا الحالي، حيث تتغير متطلبات السوق بسرعة نتيجة للتطورات التكنولوجية والابتكارات المستمرة، لذا هناك حاجة للاهتمام بتطوير مهارات الطلاب بما يتناسب مع متطلبات العصر وذلك نتيجة تغير طبيعة الوظائف حيث تحتاج معظم الوظائف اليوم إلى مهارات تقنية، مثل البرمجة وتحليل البيانات، فضلًا عن الذكاء الاصطناعي الذي يزيد من الطلب على المهارات المتعلقة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وبالتالي يتضح أهمية تشجيع الطلاب على العديد من المهارات لعل من أبرزها المهارات التقنية مثل البرمجة، تصميم المواقع، إدارة الشبكات، والمهارات الشخصية: مثل التواصل، العمل الجماعي، والقدرة على حل المشكلات، والقدرة على التكيف والتعلم الذاتي، لذا فإن مستقبل المهارات يعتمد على قدرة التعليم على مواكبة التغيرات السريعة وتزويد الطلاب بالأدوات اللازمة لتحقيق النجاح في سوق العمل، فمن الضروري التركيز على تطوير المهارات التقنية والشخصية على حد سواء، مع تعزيز التعلم المستمر والتكيف مع المتغيرات.

واختتمت الجلسة بتأكيد أهمية دعم طاقات الشباب وتنمية مواهبهم وصقل مهاراتهم لتلبية متطلبات وظائف المستقبل، وعرض التخصصات العلمية الحديثة المطلوبة في سوق العمل، وفي نهاية الفاعلية شارك سيادته في تكريم الحاصلين على منح هيئة فولبرايت.

رئيس جامعة بورسعيد يستقبل الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات لتفعيل المبادرة الرئاسية

استقبل السيد الأستاذ الدكتور/ شريف صالح، رئيس جامعة بورسعيد، الأستاذة الدكتورة/ منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، وذلك في ضوء تفعيل المبادرة الرئاسية لفخامة السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، لنشر الثقافة والتوعية للأنشطة المالية غير المصرفية للطلاب والطالبات وذلك في ضوء تفعيل بروتوكول التعاون بين المجلس الأعلى للجامعات والهيئة العامة للرقابة المالية.

فى بداية اللقاء ألقت الدكتورة/ جيهان أميرهم، الأستاذ المساعد بكلية التجارة ومنسق المبادرة الرئاسية لجامعة بورسعيد، كلمة رحبت فيها بالسيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة، ورعايته لتفعيل المبادرة بجامعة بورسعيد كما رحبت بتشريف الأستاذة الدكتورة/ منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، ومثمنه دورها الفعال بكافة الجامعات المصرية لنشر الثقافة والتوعية للأنشطة المالية الغير مصرفية للطلاب والطالبات كما رحبت بمشاركة الأستاذ الدكتور/ بدر عبد العزيز بدر، عميد كلية الآداب وطلبة وطالبات الكلية المشاركين في المبادرة.

عقب ذلك ألقت الأستاذة الدكتورة/ منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، كلمة أشارت فيها أن هذه الندوة تأتى في إطار أنشطة المبادرة الرئاسية لنشر الثقافة المالية غير المصرفية بين شباب الجامعات وذلك من خلال بروتوكول التعاون بين المجلس الأعلى للجامعات والهيئة العامة للرقابة المالية والذي يعد نموذجًا واضحًا لتعظيم دور التعاون بين مؤسسات الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ برعاية ودعم الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، وأن هذه المبادة تصب في تحقيق استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي التي أطلقها الأستاذ الدكتور/ محمد أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مارس ٢٠٢٣ كما أشادت سيادتها باهتمام قيادة جامعة بورسعيد والمتمثلة في معالى الأستاذ الدكتور/ شريف صالح، رئيس الجامعة، والدور المهم للدكتورة/ جيهان أميرهم، المنسق للمبادرة الرئاسية بالجامعة وفريق العمل من السادة المحربين:

الدكتورة/ علا مسعد، والدكتورة/ ياسمين سعد، في تفعيل هذه المبادرة المهمة بمختلف كليات الجامعة لتبصير أبنائنا الطلاب والطالبات بأهمية التعرف على ثقافة التوعية للأنشطة المالية الغير مصرفية والذي يعكس التزام جامعة بورسعيد القوي تجاه تطوير الشباب وتمكينهم للمساهمة الفعالة في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة وهو إشارة قوية لدور الجامعة في تعزيز التعاون الأكاديمي وتطوير مسارات المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن نشر الثقافة المالية غير المصرفية بين شباب الجامعات يعد أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الوعي المالي وتطوير مهاراتهم في إدارة الموارد المالية، وذلك من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تركز على مفاهيم التمويل غير المصرفي مثل التأمين، والاستثمار في الأسواق المالية، والتمويل الجماعي، دعوة متخصصين في المجال المالي لإلقاء محاضرات وندوات حول المواضيع المالية المختلفة، إنشاء أندية أو جمعيات طلابية تركز على الثقافة المالية، حيث يمكن للطلاب تبادل المعرفة والخبرات.

هذا ومن جانبه رحب السيد الأستاذ الدكتور/ شريف صالح، رئيس الجامعة بالأستاذة الدكتورة/ منى هجرس، في رحاب جامعة بورسعيد، ومؤكداً على تشجيع سيادته للمبادرة الرئاسية والتي بدورها ستعمل على نشر الثقافة والتوعية للأنشطة المالية الغير مصرفية للطلاب ومتمنياً من أبنائه الطلاب المشاركة في جميع الأنشطة الطلابية التي تذخر بها الجامعة خاصةً في ظل البرامج الحراسية الجديدة التي ستقيمها الجامعة بالشراكة مع العديد من الجامعات الدولية والتي بدأت بالفعل العديد من الكليات التجهيز الجاد لإقامة هذه البرامج الحراسية الدولية والتي ستعتبر نقلة نوعية مهمة نحو تطوير جامعة بورسعيد ونقلها إلى العالمية لإعداد الخريج المسلح بالعلم والمهارة والمعرفة لمواكبة سوق العمل المحلى والعربي والدولي. تجدر الاشارة الى أن تفعيل المبادرة الرئاسية لنشر الثقافة والتوعية حول الأنشطة المالية غير المصرفية يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الوعي المالي بين الطلاب والمجتمع. إن التعاون بين جامعة بورسعيد والجهات المعنية سيسهم في تطوير برامج تعليمية وتدريبية تواكب احتياجات سوق العمل، مما يعزز من فرص الطلاب ويؤهلهم لمواجهة التحديات الاقتصادية.

مشاركة الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات في الملتقى السنوي السابع للمجلس القومي للمرأة

في ظل التعاون المثمر بين المجلس الأعلى للجامعات والمجلس القومي للمرأة في رفع قدرات وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات؛ شاركت الأستاذ الدكتور/ منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، في الملتقى السنوي السابع لوحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية الذي يهدف الى مناقشة العديد من القضايا للرفع قدرات هذه الوحدات.

استهلت أ.د/ منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، كلمتها بنقل تحيه الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، وتوجيه الشكر لكل من ساهم في تنظيم وإعداد هذا الملتقى مع تقديم التهنئة إلى سيادة المستشارة/ أمل عمار، على ثقة القيادة السياسية بها وتكليفها برئاسة المجلس القومي للمرأة، وأشادت سيادتها بأهمية الملتقى إذ يعكس التزام الجامعات المصرية بتعزيز المساواة وحماية المرأة من جميع أشكال العنف، كما يعتبر منصة حيوية للنقاش وتبادل الخبرات بشأن الجهود المشتركة لتحقيق بيئة جامعية آمنة وداعمة، وتأتي تلك الأهمية من الدور الذي تلعبه وحدات مناهضة العنف ضد المرأة في الجامعات، حيث أصبحت تلك الوحدات ركيزة أساسية لتعزيز وعي المجتمع الجامعي، وتقديم الدعم للناجيات، وبناء سياسات وآليات تضمن الحماية والمساواة للجميع.

وأوضحت أن هذا الملتقى ليس فقط لاستعراض الإنجازات، بل وللوقوف على التحديات التي تواجهها تلك الوحدات وبحث السبل الكفيلة بتطوير أدائها وزيادة فعاليتها وذلك من خلال تناول عدد من القضايا الرئيسية مثل التعريف بالعنف الميسر بالتكنولوجيا، وآليات دعم الناجيات، ودور القوانين المعدلة في حماية المرأة، فضلاً عن عرض التوصيات والخطوات المستقبلية لتعزيز عمل هذه الوحدات.

جدير بالذكر أن التكنولوجيا تسهم في تسهيل بعض أشكال العنف ضد المرأة، مثل: التنمر الإلكتروني أي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإيذاء النساء عبر نشر الشائعات أو الصور المسيئة، التحرش عبر الإنترنت من خلال تعرض النساء للتهديدات أو الرسائل غير المرغوب فيها عبر الإنترنت، واستخدام التكنولوجيا لمراقبة النشاطات الشخصية للنساء والتحكم فيها، ومن أبرز الأمثلة على العنف التكنولوجي هو الابتزاز الإلكتروني حيث يتم استخدام معلومات خاصة أو صور لإجبار النساء على القيام بأفعال معينة، التشهير أي نشر معلومات كاذبة أو مشوهة عن المرأة عبر الإنترنت، ويمكن مواجهة العنف ضد المرأة بالتكنولوجيا عن طريق نشر الوعي حول أخطار العنف التكنولوجي وكيفية الحماية منه، وإنشاء تطبيقات تتيح للنساء الإبلاغ عن حالات العنف بسهولة وسرعة، وتوفير المعلومات القانونية حول كيفية التصرف في حالات العنف التكنولوجي.

وأكدت في كلمتها على أن المجلس الأعلى للجامعات يضع مكافحة العنف ضد المرأة في صميم أولوياته، إيماناً منه بأن الجامعات ليست فقط منارات للعلم والمعرفة، ولكنها أيضا حاضنة للقيم الإنسانية التي تعزز من التعايش والاحترام المتبادل، وأن دور وحدات مناهضة العنف ضد المرأة لا يقتصر على معالجة الحوادث والتحديات، بل يمتد ليشمل الوقاية والتوعية وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها في أجواء خالية من أي شكل من أشكال التمييز أو العنف.

واختتمت بتوجيه الشكر للمؤسسات والشركات التي ساهمت في تنظيم هذا الملتقى، وبالأخص المجلس القومي للمرأة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفرق العمل من الجامعات المصرية الذين بذلوا جهودا كبيرة لتفعيل وحدات مناهضة العنف وتقديم نموذج إيجابي عن دور المؤسسات التعليمية في مواجهة التحديات المجتمعية، متمنيةً أن يكون هذا الملتقى خطوة جديدة نحو بناء مجتمع جامعي أكثر أمانا وإنصاف.

كما أضافت سيادتها ان المؤتمر ترجع أهميته إلى أنه كان فرصة هامة لتبادل الخبرات في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والعديد من الجامعات المصرية أظهرت التزامها بتحقيق بيئة جامعية آمنة ومتماسكة للجميع وخصوصا المرأة لأنها العمود الذي يقوم عليه كافة الانشطة المجتمعية، ويعد مكافحة العنف ضدها مسؤولية الأفراد والمؤسسات والحكومات.

أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع مجلس إدارة مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بمقر أمانة المجلس

ترأس الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، ورئيس مجلس إدارة مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية؛ اجتماع مجلس إدارة المركز، وأمانة الدكتور/ عمر سالم مدير مركزالخدمات الالكترونية والمعرفية بأمانة المجلس الاعلى للجامعات ، بحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة من الخارج والسادة مديري وحدات المركز، وذلك بمقر أمانة المجلس.

وفي مستهل الاجتماع قام الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، بتوجيه الشكر للسادة أعضاء المجلس في دورته الحالية نظراً لانتهاء مدتها.

وخلال الاجتماع ناقش المجلس عددًا من الموضوعات المهمة الخاصة بوحدات مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية فيما يخص المركز القومي للتدريب وإعداد القيادات؛ حيث يعد مؤسسة رائدة مكرسة لتنمية مهارات القيادة، لديها دور حيوي في صياغة قادة قادرين ورؤساء بصيرين، مستعدين لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

هذا بالاضافة الى مناقشة عدد من الموضوعات الخاصة بشهادة أساسيات التحول الرقمي حيث تُعتبر شهادة أساسيات التحول الرقمي FDTC متطلب منح أي شهادة من الدراسات العليا سواء طلاب الدبلومات بكل أنواعها أو المعيدين و المدرسين المساعدين بالجامعات المصرية و ذلك بصرف النظر عن تاريخ التسجيل، و ذلك طبقا لقرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر بتاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠٢٢ .

كما ناقش المجلس الخدمات المقدمة من شبكة الجامعات المصرية مثل اشتراكات الجامعات والنطاقات والاستضافة .

مشاركة وزير التعليم العالي والبحث العلمي بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ.

شارك الأستاذ الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بحضور الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، في اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ، لمناقشة موضوع آليات استثمار الدبلوماسية البرلمانية الدولية في تحفيز وجذب الجامعات العالمية.

هذا وتطرق الاجتماع إلى أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية في دعم تعزيز وتوطيد علاقات الدولة المصرية وتعاونها مع مختلف دول العالم في المجالات المختلفة ومن بينها التعليم، وأهمية استثمار الدبلوماسية البرلمانية والاستفادة من جهودها في دعم ملف التعليم.

ومن جانبه أشار الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، أن الدبلوماسية البرلمانية تعتبر أداة فعالة في تعزيز التعاون الدولي ودعم قضايا مهمة مثل التعليم، من خلال تعزيز التعاون الدولي، دعم السياسات التعليمية، تأمين التمويل حيث تساهم الدبلوماسية البرلمانية في جذب الاستثمارات والتمويل من الدول والهيئات الدولية لدعم المشاريع التعليمية، خاصة في الدول النامية، تسليط الضوء على التحديات، تعزيز حقوق الإنسان، تحفيز الشراكات من خلال إنشاء شراكات بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، مما يعزز من فعالية البرامج التعليمية، توسيع نطاق التعليم، تحقيق التنمية المستدامة، فمن خلال هذه الأبعاد، يمكن أن تلعب الدبلوماسية البرلمانية دورًا محوريًا في تعزيز التعليم كحق أساسي ووسيلة للتنمية والتقدم الاجتماعي.

أمين المجلس الأعلى للجامعات يكرم مجموعة من السادة العاملين بأمانة المجلس

في ظل حرص القيادة السياسية المصرية على إحداث تغييرات نوعية وبناء الإنسان المصري صحيًا واجتماعيًا وتعليميًا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وفي إطار الاهتمام ببناء الإنسان ومبادرة "بداية جديدة لبناء الإنسان المصري" تحت رعاية الأستاذ الدكتور محمد أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وفى ضوء تعزيز وتطوير الجهاز الإداري بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، قام الاستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، بتقديم التهنئة وتكريم مجموعة من السادة العاملين بأمانة المجلس الأعلى للجامعات لحصولهم على درجات الماجستير والدكتوراه.

يأتي ذلك في إطار حرص أ.د/ أمين المجلس الأعلى للجامعات، على تشجيع وتكريم السادة العاملين بأمانة المجلس مع تقديم أطيب التمنيات لجميع السادة العاملين بأمانة المجلس بمزيد من التوفيق والنجاح.

وقد تم تكريم المهندس / ناصر العطار، مدير إدارة الخدمات الإلكترونية والتدريب بمركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية، لحصوله على درجة الماجستير المهني في التخطيط للتنمية المستدامة معهد التخطيط القومي، و الأستاذ / محمود أحمد فراج، مدير إدارة العلاقات العامة والمراسم، لحصوله على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة، و الأستاذ / أحمد خليل أبوزيد بالوحدة المركزية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات لحصوله على درجة دكتوراه الفلسفة تخصص تكنولوجيا التعليم من كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة، والأستاذة / رانا حمدي، مدير إدارة الشئون الفنية وهيئة المكتب لحصولها على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال جامعة بني سويف.

رئيس جامعة القاهرة يستقبل رئيس مجلس التعليم العالي التركي بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

استقبل الدكتور/ محمد سامي، رئيس جامعة القاهرة، الدكتور إيرول أوزفار، رئيس مجلس التعليم العالي التركي، والوفد المرافق له، بحضور د. مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، لبحث سبل تعزيز التعاون بين جامعة القاهرة والجامعات التركية في المجالات التعليمية والبحثية وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

تطرق اللقاء إلى مجالات التعاون المشتركة التي يمكن تعزيزها خلال الفترة المقبلة، ومن أهمها اتفاقيات التعاون في البرامج الدراسية ومنح الدرجات العلمية المشتركة والمزدوجة، وخلال اللقاء، تطرق د/محمد سامي، إلى الإطار العام للمنظومة التعليمية بجامعة القاهرة والتي تقدم من خلال كلياتها ومعاهدها، فضلا عن أنماط التعاون الأكاديمي بين الجامعة والجامعات الأجنبية المرموقة، مشيرًا إلى التقدم الكبير الذي حققته جامعة القاهرة في التصنيفات الدولية.

ومن جانبه أبدى الدكتور أوزفار سعادته والوفد المرافق بزيارة جامعة القاهرة العريقة، معربًا عن رغبته في تعميق أوجه التعاون مع جامعة القاهرة في المجال الأكاديمي والبحثي لتخريج كوادر متميزة من البلدين الشقيقين، وقدم شرحًا مفصلاً لأوضاع التعليم العالي في تركيا والجامعات التركية وجهود بلاده في تدويل التعليم العالي.

وعلى هامش الزيارة، ألقى الدكتور إيرول أوزفار محاضرة بقاعة أحمد لطفي السيد حول تاريخ الاقتصاد والاقتصاد الاسلامي وما طرأ عليه من تطورات، أعقبها نقاش مفتوح مع لفيف من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

أنشطة متنوعة

الإدارة العامة لشئون مكتب أمين المجلس
إدارة العلاقات العامة والمراسم

وزير التعليم العالي يستقبل الرئيس التنفيذي لمؤسسة Advance Hr لتعزيز سبل التعاون بين الجانبين بحضـــور أمين المجلس الأعلى للجامعات.

أمين المجلس الأعلـــــى للجامعات يبحث أوجه التعاون المشترك مع مستشار التعاون والعلاقات الثقافية الفرنسي.

وزير التعليم العالي يشـــهد ورشة عمل لمناقشـــة آليات تطبيق الســـنة التأسيســـية بحضـــور أمين المجلس الأعلى للجامعات

وحدة المكتبات الرقمية

أداء المكتبات الجامعية على نظام المستقبل لإدارة المكتبات

- عدد النسخ: ٨٥٣١
- عدد التسجيلات: ٥٥٩٨
- المستودع الرقمي للرسائل الجامعية: ٢٧٥١
- الرسائل قيد الدراسة: ٢٤١٨
- تكشيف مقالات الدوريات: ١٥٦٦

● عدد تقارير فحص الاقتباس للباحثين المتقدمين للجان الترقيات (بحث علمي)

اللجان العلمية للترقيات

- عدد المتقدمين لتقارير معامل التأثير: ٦٦٠
- عدد تقارير معامل التأثير التي تم إعدادها: ٥٥٤
- عدد تقارير معامل التأثير التي تم مراجعتها: ٥٨٧

لجنة العلاقات الثقافية

- تقارير لجنة العلاقات الثقافية: ٤٦
- التصنيفات العالمية للجامعات: ٦٥

وحدة التدريب المركزية على تكنولوجيا المعلومات

ويتبين من خلال الشكل السابق أن الوحدة المركزية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات قامت بتنفيذ العديد من الأنشطة على النحو التالي:

١- تم فتح الاختبارات على البرامج المؤهلة للحصول على شهادة أساسيات التحول الرقمي FDTC لعدد ٦٦٦٣ متدرباً لعدد ٦٨ مركزاً على مستوى الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠٢٤، وتم طباعة عدد ٩١٥٦ شهادة أساسية لمن اجتاز البرامج المؤهلة للحصول على شهادة الـ FDTC بنجاح وتسليمها لمراكز التدريب بالجامعات والمؤسسات المشاركة في التدريب، كما تم طباعة عدد ٥٨٤ شهادة إضافية لمن يرغب من المتدربين في الحصول على نُسخ من شهادة الـ FDTC بالتنسيق مع مراكز التدريب. وكذلك تم إعادة إعتماد مركزاً واحداً للتدريب والاختبارات لبرامج شهادة الـ FDTC (الكلية العسكرية لعلوم الإدارة).

٢- تم إعادة اعتماد عدد ٤ مراكز للتدريب والاختبارات لبرامج شهادة الـ FDTC بعدد من الجامعات والمؤسسات العلمية (القاهرة (مركز الحساب العلمي) – جامعة مطروح – أكاديمية الفنون (وزارة الثقافة) – جامعة الجلالة) وذلك خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٤

وحدة الاختبارات الإلكترونية

إحصائية الاختبارات الإلكترونية لشهر نوفمبر ٢٠٢٤

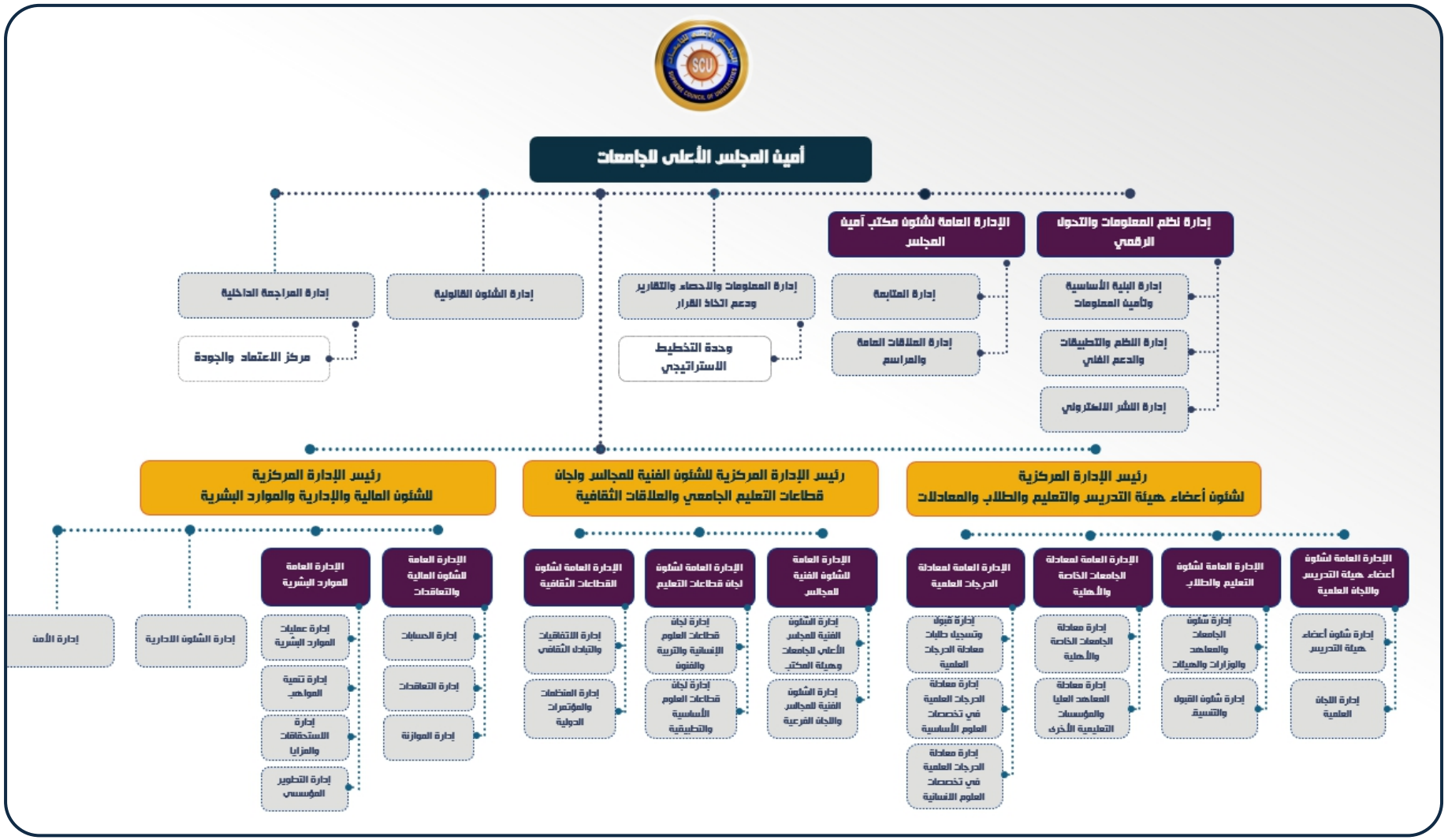
أمين المجلس الأعلى للجامعات
إدارة نظم المعلومات والتحول الرقمي
إدارة البنية الأساسية وتأمين المعلومات
إدارة النظم والتطبيقات والدعم الفني
إدارة النشر الالكتروني
الإدارة العامة لشئون مكتب أمين المجلس
إدارة المتابعة
إدارة العلاقات العامة والمراسم
إدارة المعلومات والاحصاء والتقارير ودعم اتخاذ القرار
وحدة التخطيط الاستراتيجي
إدارة الشئون القانونية
إدارة المراجعة الداخلية
مركز الاعتماد والجودة
رئيس الإدارة المركزية لشئون أعضاء هيئة التدريس والتعليم والطلاب والمعادلات
الإدارة العامة لشئون أعضاء هيئة التدريس والتعليم العالي
إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس
إدارة اللجان العلمية
الإدارة العامة لشئون التعليم والطلاب
إدارة شئون الجامعات والمعاهد والوزارات والهيئات
إدارة شئون القبول والتنسيق
الإدارة العامة لمعادلة الجامعات الخاصة والأهلية
إدارة معادلة الجامعات الخاصة والأهلية
إدارة معادلة المعاهد العليا والمؤسسات التعليمية الأخرى
الإدارة العامة لمعادلة الدرجات العلمية
إدارة فحوص وتسجيل طلبات معادلة الدرجات العلمية
إدارة معادلة الدرجات العلمية في تخصصات العلوم الأساسية
إدارة معادلة الدرجات العلمية في تخصصات العلوم الانسانية
رئيس الإدارة المركزية للشئون الفنية للمجالس ولجان قطاعات التعليم الجامعي والعلاقات الثقافية
الإدارة العامة للشئون الفنية للمجالس
إدارة الشئون الفنية للمجالس الأعلى للجامعات وهيئة المكتب
إدارة الشئون الفنية للمجالس واللجان الفرعية
الإدارة العامة لشئون لجان قطاعات التعليم
إدارة لجان قطاعات العلوم الإنسانية والتربية والفنون
إدارة لجان قطاعات العلوم الأساسية والتطبيقية
الإدارة العامة لشئون القطاعات الثقافية
إدارة الاتفاقيات والتبادل الثقافي
إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية
رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية والموارد البشرية
الإدارة العامة للشئون المالية والتعاقدات
إدارة الحسابات
إدارة التعاقدات
إدارة الموازنة
الإدارة العامة للموارد البشرية
إدارة عمليات الموارد البشرية
إدارة تنمية المواهب
إدارة الاستحقاقات والمزايا
إدارة التطوير المؤسسي
إدارة الشئون الادارية
إدارة الأمن

إدارة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة:

تقدمت خلال الفترة من شهر أغسطس - نوفمبر ٢٠٢٤ المؤسسات التعليمية الغير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات على موقع المجلس الأعلى للجامعات للسير في إجراءات معادلة / تجديد معادلة الدرجات العلمية.

وبلغ عدد الموضوعات التي تم رفعها على الموقع الالكترونى كما يلى :

م	اسم الجهة	عدد الموضوعات
1	جامعات خاصة	300
2	جامعات أهلية	150
3	جامعات تكنولوجية	14
3	معاهد	72
4	أكاديميات	70

الأهداف:

وتميز النظام الالكترونى الجديد بعدة مزايا منها سهولة الوصول حيث يمكن التقديم من أي مكان دون الحضور الشخصى للمجلس الأعلى للجامعات ،توفير التكاليف والنفقات للمجلس وكذلك السماح لمجلس الجامعات الخاصة والأهلية ورئيس قطاع التعليم بوزارة التعليم العالى بمتابعة ورؤية الخطابات وتحميلها وبذلك تم التيسير لهم و بسرعة انجاز واصدار القرارات الوزارية لبدء الحراسة للكليات الجديدة.

آلية التطوير/التنفيذ:

يتم إحالة الموضوعات المقدمة من المؤسسات التعليمية الغير خاضعة لقانو ن تنظيم الجامعات إلى اللجان المختصة للنظر مدي ملائمة اللائحة لما هو معمول به في الجامعات المصرية وتشكيل لجنة لزيارة الجامعة للتأكيد من مدي توافر الامكانات المادية والبشرية اللازمة للعملية التعليمية وكتابة تقرير تفصيلي وموافاتنا بالرأي في مدى الموافقة على معادلة / تجديد معادلة الدرجات العلمية.

- صدرت العديد من القرارات الخاصة بمعادلة / تجديد معادلة الدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات التعليمية الغير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات خلال الفترة من شهر أغسطس. نوفمبر ٢٠٢٤ بإجمالى عدد ١١٣ قرار وذلك على النحو التالى :

م	تاريخ جلسة لجنة المعادلات	عدد القرارات
1	2024/8/6	62
2	2024/9/3	24
3	2024/10/8	11
4	2024/11/12	16

ولأول مرة يتم معادلة الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد الخاصة وذلك على النحو التالى:-

أولا: الجامعات الأهلية

(جامعة العلمين الدولية /جامعة الملك سلمان الدولية/ جامعة المنصورة الجديدة / الجامعة الاهلية الفرنسية /جامعة الجلالة)

ثانيا: الجامعات الخاصة:

(جامعة ٦ أكتوبر /جامعة مصر الدولية /الجامعة الألمانية بالقاهرة /جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا/الجامعة البريطانية فى مصر/ جامعة المستقبل /جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا /الجامعة المصرية الروسية /الجامعة الالمانية الدولية (GIU) بالعاصمة الادارية /جامعة الاهرام الكندية)

ثالثا: فروع الجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية

فرع جامعة الامير ادوارد المتضاف بمؤسسة الجامعات الكندية فى مصر

رابعا: الأكاديميات

(أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية /اكاديمية السادات للعلوم الادارية)

خامسا: المعاهد الخاصة:

·تم معادلة لأول مرة (دبلوم فوق المتوسط + البكالوريوس) التى تمنحها المعاهد التالية:

(المعهد العالى للادارة والمحاسبة باخميم – سوهاج /المعهد العلى للعلوم الصحية التطبيقية – مدينة بدر /المعهد العلى للعلوم الصحية التطبيقية – مدينة بدر)

·تم تجديد معادلة الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد الخاصة وذلك على النحو التالى:-

·أولا : الجامعات الأهلية :

(الجامعة المصرية للتعلم الالكترونى الاهلية /الجامعة الأهلية الفرنسية في مصر /جامعة النيل الاهلية)

ثانيا : الجامعات الخاصة:

(جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا /الجامعة المصرية الروسية /جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والاداب /جامعة ٦ اكتوبر)

ثالثاً: فروع الجامعات الأجنبية :

فرع جامعة وسط لانكشاير المستضاف لدى مؤسسة الجامعات الأوروبية ب ج.م.ع.

رابعاً: الأكاديميات

(أكاديمية النقل البحرى "فرع القاهرة/أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية /أكاديمية الشرطة /الاكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى /أكاديمية أخبار اليوم /اكاديمية السادات للعلوم الادارية /اكاديمية السادات للعلوم الادارية)

خامسا: المعاهد الخاصة:

·تم تجديد معادلة الدرجات العلمية التى تمنحها المعاهد التالية:

(معهد العباسية للحاسبات الالية والعلوم التجارية /معهد التخطيط القومى /معهد أكتوبر العالى للاقتصاد بمدينة السادس من أكتوبر /المعهد العالى للخدمة الاجتماعية – كفر الشيخ/المعهد العالى للخدمة الاجتماعية – السادس من اكتوبر)

اتخذ المجلس الأعلى للجامعات عدة قرارات هامة، منها القرار رقم (٧٥٥) بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٢٤، الذي تضمن الموافقة على إحالة جميع طلبات معادلة مرحلة الدراسات العليا (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه) التي تمنحها فروع الجامعات الأجنبية داخل مصر إلى لجنة المعادلات بالمجلس، وذلك على غرار ما تم في قرار سابق بشأن درجة البكالوريوس. كما وافق المجلس على عرض موافقة لجان قطاعات التعليم الجامعي على اللوائح الدراسية وبدء الدراسة للمؤسسات التعليمية الخاضعة لإشرافه، مثل الجامعة المصرية اليابانية وجامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل، وغيرها، وذلك تمهيداً لإصدار قرارات وزارية بشأنها.

www.scu.eg

أمانة المجلس الأعلى للجامعات

Supreme Council of Universities